محضر الجلسة رقم 173

التاريخ: الثلاثاء 10 محرم 1446هـ (16 يوليوز 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "**السياسة اللغوية بالمغرب**".

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لأحكام المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب هذا المجلس ذات الصلة، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد في 15 يوليوز 2024، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "السياسة اللغوية بالمغرب" على السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وإحالة هذا التقرير على الحكومة، تخصص هذه الجلسة لمناقشة هذا التقرير.

للإشارة، فإن إحداث هذه المجموعة جاء اعتبارا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة جعلته يستأثر باهتمامات جميع مكونات مجلس المستشارين.

فيما يتعلق بدور السياسة اللغوية كأداة لحفظ وصيانة الهوية الوطنية وتحقيق التواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، كما ينص على ذلك الفصل 5 من الدستور، أو فيما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي الجديد على مستوى مكانة تعلم اللغات بكفاءة في تطوير النظام التعليمي ببلادنا.

قبل أن نمر إلى مناقشة هذا التقرير، أذكر بترتيب هاذ الجلسة، كما أقرته ندوة الرؤساء، إذ أننا سنستهل هاذ المناقشة بكلمتين، الأولى للسيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، والكلمة الثانية لمقررة هذه المجموعة.

بعد ذلك، سنستمع إلى تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

وبعد ذلك سنفسح المجال لتدخل أعضاء الحكومة.

بهاذ المناسبة إذن، لابد أن نتقدم بالشكر والثناء باسم جميع مكونات مجلس المستشارين إلى كافة السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة التي اشتغلت على هاذ الموضوع الهام وعلى المجهودات التي بذلت من أجل إنجاز المهمة المسندة إليها.

كما نشكر أيضا، كل الأطر الإدارية التي عملت بالجدية المطلوبة في إطار عمل هذه المجموعة الموضوعاتية.

الشكر موصول، إذن كذلك، إلى أعضاء الحكومة الذين سهلوا مأمورية هذه المجموعة من خلال مدها بالمعلومات وحضور هؤلاء في أشغال هذه المجموعة.

إذن لكل من ساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز التقرير المرفوع إلى هذه الجلسة، نرفع نحن كذلك الشكر والثناء للجميع.

إذن، في البداية نعطي الكلمة للسيدة المستشارة فتيحة خورتال، رئيسة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، لتقديم هاذ التقرير ولتوضيح منهجية اشتغال المجموعة في مدة لا تتعدى خمس (5) دقائق.

تفضلي السيدة الرئيسة.

خمس دقائق.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال، رئيسة مجموعة العمل الوضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، اسمحوا لي أن أعبر باسمي وباسم جميع أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة عن خالص الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم على دعمه المتواصل والمحفز لجهود المجموعة الموضوعاتية، وعلى مواكبته المباشرة لمختلف أطوار عملها.

الشكر طبعا للسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تعاونهم وعلى كل ما بذلوه من مجهودات وما قدموه من أفكار ومقترحات ساهمت في إعداد مضامين هذا التقرير.

من باب الاعتراف والامتنان كذلك، لابد من تقديم الشكر للقطاعات الحكومية التي تفاعلت بإيجابية مع طلبات ورسائل المجموعة الموضوعاتية وعلى كل الدعم المقدم لنا في هذا الموضوع.

كما نغتنم هذه المناسبة، لتوجيه الشكر كذلك إلى كل من السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والسيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية، والسيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والسيدة رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والسيد مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب على الاستقبال الذي خصصوه للمجموعة الموضوعاتية وما قدموه من معطيات ومعلومات ووثائق كانت جد مهمة ساهمت في إثراء وإغناء مضامين التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

وعيا منا في المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بالأهمية البالغة لموضوع المسألة اللغوية، ومن منظور المقاربة التشاركية التي يرتكز عليها مجلس المستشارين في علاقته مع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، لاسيما بمناسبة إنجاز تقاريره الموضوعاتية، كان لزاما علينا اعتماد منهجية علمية تزاوج بين عمليات التوثيق وتجميع المعطيات والتقارير الرسمية كمرحلة أولى.

ثم في مرحلة ثانية الشروع في الانفتاح والتشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وربط الاتصال بمختلف الفاعلين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالمجال اللغوي، بالإضافة إلى إعداد جدولة زمنية لتنظيم اللقاءات الدراسية وعقد جلسات استماع توزعت على الشكل التالي:

- فبتاريخ 06 مارس 2024: تنظيم ورشة عمل داخلية حول موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، كان الهدف الأساسي من تنظيمها تحديد المفاهيم والإطار المرجعي وتوضيح الرؤى والاشكالات المرتبطة بموضوع السياسة اللغوية بصفة عامة؛
- بتاريخ 26 مارس 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط، ترأسه عميد المعهد السيد أحمد بوكوس مرفوقا بثلة من المسؤولين وخبراء المعهد؛
- بتاريخ 27 مارس 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالرباط، ترأسه السيد لحبيب المالكي رئيس المجلس مرفوقا ببعض أعضاء المجلس؛
- بتاريخ 24 أبريل 2024: تنظيم جلسة استماع مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمقر مجلس المستشارين، وهي ثاني جلسة عمل مع هاته الهيئة المحترمة؛
- بتاريخ 13 ماي 2024: تنظيم جلسة عمل بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، أشرف عليها كل من السيد البشير تامر بصفته المدير التنفيذي لأكاديمية المملكة، والسيد مصطفى الزباغ بصفته مقرر أكاديمية المملكة المغربية؛
- بتاريخ 22 ماي 2024: تنظيم زيارة لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، تميز بتقديم السيد محمد ظافر الشريف الكتاني بصفته مديرا للمعهد نبذة عن عمل المعهد ودوره في خدمة اللغة العربية وتطويرها؛
- بتاريخ 05 يونيو 2014: تنظيم لقاء دراسي في موضوع "السياسة اللغوية بالمغرب: الأسس-البرامج-التحديات"، تميز بالكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين وبمشاركة خبراء وفعاليات أكاديمية ومؤسساتية، وذلك في إطار توسيع دائرة النقاش وضمان تمثيلية متنوعة لمختلف الرؤى والتوجهات، علاقة باللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، وكذلك بالثقافة الحسانية ومختلف اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب؛
- بتاريخ 12 يونيو 2024: تنظيم جلسة استماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي قدم خلالها السيد الوزير حصيلة عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المجال اللغوي.

السيد الرئيس المحترم،

قبل أن أترك المجال للسيدة فاطمة زكاغ مقررة المجموعة التي ستفصل في حدود الحيز الزمني الضيق المخصص لها، المقاربة المعتمدة، والتي تم الارتكاز من خلالها على منهجية متعددة الأبعاد، قصد الإحاطة بمختلف الأسئلة المرتبطة بالموضوع، سواء في أبعادها النظرية، أو المقارنة والبرنامجية أيضا.

واستشرافا للمستقبل، أفردنا في هذا التقرير بابا خاصا بالتوصيات.

وقبل اختتام هذه الكلمة المقتضبة، تعمدت تخصيص الفقرة الأخيرة لتقديم شكر من نوع خاص، مفعم بالامتنان والعرفان للسيد الأمين العام للمجلس ولكل أعضاء الطاقم الإداري الذي أشرف وواكب كل مراحل إعداد هذا العمل المتواضع بتفان ونكران للذات، وبدرجة عالية من الجدية والمسؤولية.

لذلك، نغتنم هذه المناسبة للاعتراف والافتخار في آن واحد بالكفاءة العلمية والإدارية المتميزة لأطر مجلس المستشارين والتي تدعونا جميعا إلى الاعتزاز بها وتثمينها.

وفي الأخير، أجدد مرة أخرى شكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، والشكر موصول لكم جميعا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

إذن ننتقل إلى كلمة السيدة المقررة.

الأخت فاطمة زكاغ، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ مقررة مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب:

آيثا ايسا أزول إفلاون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

قبل أن استعرض أمامكم هذا التقرير المقتضب المتعلق بأشغال المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، اسمحوا لي أن أعبر عن بالغ شكري لكل من ساهم من قريب أو من بعيد من مستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وأطر إدارية ومؤسسات، وكذلك لكل القطاعات

الحكومية التي حرصت على التفاعل مع المجموعة الموضوعاتية، وكنا نأمل أن نلقى نفس التفاعل من قبل قطاعات حكومية أخرى لها صلة مباشرة بالمسألة اللغوية وفي أبعادها الحيوية من أجل إنجاح هذه المهمة.

السيد الرئيس،

لقد اعتمدنا في إعداد هذا التقرير، الذي يعد ثمرة عمل جماعي على منهجية استقرائية، تنطلق من استعراض أهم الاجتهادات النظرية والمعرفية ذات الصلة بموضوع السياسة اللغوية، عبر التطرق لأهم التعاريف المتداولة والبحث في المعايير المعتمدة لوضع السياسة اللغوية في ارتباطها بمختلف المستويات القانونية واللغوية، وتلك المتعلقة بسياسات التعليم والثقافة والاقتصاد وتكنولوجية المعلومات والمعرفة، وهي مستويات تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض.

ثم بعد ذلك، توقفنا عند خصوصية المشهد اللغوي المغربي المتميز بالتعدد وبالتعايش بين اللغات المحلية (العربية والأمازيغية) واللغات الأجنبية، حيث تتمتع كل لغة من هذه اللغات بمكانة معينة بين أفراد المجتمع.

وانطلاقا من كون السياسة اللغوية شأنها شأن كل سياسة عمومية أخرى (السياسة التربوية؛ السياسة الصحية؛ السياسة البيئية وغيرها) لا تتوقف عند مرحلة "إعلان النوايا"، بل لابد أن تمر إلى الفعل بإقرار ترسانة من الآليات والأدوات المرتبطة بالفعل المباشر والملموس، كان من الضروري البحث في أنماط وأسس السياسة اللغوية بصفة عامة، وقد استعرضنا في هذا الباب أنماطا متنوعة من السياسات اللغوية المعتمدة في العديد من التجارب الدولية.

السيد الرئيس،

لقد مكننا الاشتغال على موضوع السياسة اللغوية استقراء مجمل المسارات التاريخية التي عرفتها المسألة اللغوية ببلادنا في علاقتها بالأهداف التي رسمتها بلادنا منذ مطلع الاستقلال إلى اليوم، والتي تترجم الوعي الوطني المبكر الذي دفع بلادنا لإقرار العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز مكانة الهوية المغربية الأصيلة، من خلال سلسلة من المخططات والبرامج.

بعد ذلك، تم رصد المنجز الوطني في علاقته بالتهيئة اللغوية التي اعتمدها المغرب باستعراض أهم البرامج والخطط والقرارات المرتبطة بمجال السياسة اللغوية، خصوصا على مستوى المنظومة التعليمية والتربوية، وعلى مستوى الإدارة والإعلام والقضاء.

وعلاوة على ذلك، تم استعراض أهم الاجتهادات القضائية في هذا المجال، كما كان ضروريا إبراز أهم الآليات المؤسساتية التي أوكل لها المشرع مهام النهوض بالمسألة اللغوية بالمغرب.

وقد أفردنا محورا خاصا ببعض التجارب المقارنة، وأساسا الممارسات الفضلى منها، وذلك حتى نستنير بها لاستشراف سيناريوهات المستقبل.

الملاحظ، أنه رغم هذه الجهود المبذولة على مستوى تدبير التعددية اللغوية ببلادنا، فإن العديد من التحديات لازالت تقف أمام تطبيق المغرب لسياسة لغوية أكثر وضوحًا وفعالية، مع توفير الموارد اللازمة لدعم التعددية اللغوية وتعزيزها.

واستحضارا للمكتسبات التي يعرفها ورش السياسة اللغوية في المغرب، نرى في المجموعة الموضوعاتية المؤقتة أن المقاربة الموضوعية والعلمية للمسألة اللغوية تقتضي الوعي بمختلف رهاناتها.

وبخصوص السيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية، ومن منظورنا في المجموعة الموضوعاتية، فإننا نقترح ثلاث سيناريوهات ممكنة تمتح من روح الوثيقة الدستورية، ولكل من هذه السيناريوهات إيجابياته وسلبياته:

السيناريو الأول: التعددية اللغوية المتوازنة؛

السيناريو الثاني: ثنائية لغوية معززة؛

السيناريو الثالث: التعددية اللغوية الديناميكية.

وبغض النظر عن السيناريو الذي سيتم اعتماده، يجب أن تهدف السياسة اللغوية التي سيتم نهجها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الوحدة الوطنية؛
- تحقيق العدالة اللغوية؛
- تعزيز التنمية المستدامة؛
- الانفتاح على العالم.

وعلاقة بالثقافة الحسانية وباقي التعبيرات الثقافية المغربية، فيمكن تدبير هذا المشهد المتنوع باستحضار المشترك بينها وبين اللغتين الرسميتين، وهو ما يشكل مساحة كبيرة جدا، مع تحديد الوظائف التي ينبغي أن تلعبها كل لهجة في إطار سياسة لغوية تستند إلى مبادئ الازدواجية اللغوية.

تأسيسا على ما سبق، فقد تم إعداد مجموعة من التوصيات، منها ما هو عام مرتبط أولا بتفعيل السيناريو الذي اعتبر الأقرب لروح الدستور في تدبير السياسة اللغوية في بلادنا.

وثانيا، بتفعيل الهندسة اللغوية الواردة في دستور 2011 والمتكونة من اللغتين الرسميتين والتعبيرات الثقافية المغربية واللغات الأجنبية، ومنها ما هو قطاعي مرتبط بتفعيل السياسة اللغوية على صعيد القطاعات الوزارية الأساسية مثل التعليم والعدل والإدارة والإعلام.

نأمل أن تشكل مختلف التوصيات الواردة في التقرير مداخل عملية من أجل رفع كل التحديات الوطنية التي تستدعيها الهندسة اللغوية، كما هي واردة في الدستور المغربي، وكما تعبر عنها الإرادة الملكية بوضوح خلال محطات ومناسبات مختلفة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المقررة.

إذن الآن أفتح باب المناقشة.

وأعطي الكلمة لأول متدخل من فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 12 دقيقة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

صباح الخير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية، مساهمة منا في إغناء النقاش العمومي والسياسي والمؤسساتي حول السياسية اللغوية ببلادنا، شاكرة بالمناسبة رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب على اتخاذ هذه المبادرة الشجاعة، لأننا فعلا في أمس الحاجة إلى نقاش فكري ومجتمعي وسياسي، هادئ وعميق، قادر على استيعاب كل المكونات اللغوية والثقافية المتعددة والمتنوعة للهوية المغربية الموحدة.

متفقون جميعا على أن السياسة اللغوية تحيل على القرارات التي تتخذها الدولة أو الحكومة لتأطير استعمال لغة معينة داخل المجال الترابي، بمعنى أدق بأن السياسة اللغوية تتضمن عناصر خاصة بالواقع القانوني للغات المستهدفة بوصفها لغات وطنية ورسمية، ولاستعمالاتها في مختلف مناحي الحياة العامة.

على هذا الأساس، فإن المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية بالمملكة، تتمثل في:

- ✓ دستور الفاتح من يوليوز 2011؛
- ✓ الخطب الملكية السامية؛
- ✓ القوانين المؤطرة والمرجعية:
  - القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
  - القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
  - القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
  - وأخيرا، النموذج التنموي الجديد.

هاته المرجعيات المؤطرة، أحدثت بموجبها داخل مجتمعنا دينامية لغوية مهدت الطريق للانتقال من الحالة الطبيعية للمكونات اللغوية الوطنية إلى التعددية كفعل سياسي ومؤسساتي، والتي قطعت بشكل واضح مع التيه اللغوي الذي ميز جزء كبير من التاريخ السياسي لبلادنا، لتنتقل بعد ذلك إلى بناء مشروع وطني ديمقراطي قائم على التعددية اللغوية للمملكة المغربية.

اختيارات سياسية وقرارات سيادية قطعت مع التردد ومع الارتجالية وعدم الوضوح في تدبير المكونات اللغوية ببلادنا، أحدثت بدون شك دينامية قوية همت بالأساس وضع ترسانة قانونية ساهمت بشكل كبير في بلورة مجموعة من التصورات والرؤى ووجهات النظر على مستوى مجموعة من القطاعات المرتبطة بموضوع نقاشنا اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على الرغم من أهمية هذه المرجعيات والقرارات التي صاحبت تدبير هذا الورش المؤسساتي، إلا أننا سجلنا بكل أسف، في فريق التجمع الوطني للأحرار، عجز المدبر الحكومي خلال العشرية الأخيرة عن تنزيل هذه المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية، مما أحدث نوعا من عدم التوازن في السياسة العمومية المرتبطة بالتدبير اللغوي، ارتباك واضح في أجرأة المضامين الدستورية والقانونية التي كانت لها تداعياتها السلبية في إنصاف الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، باعتبارها مكونا أساسيا للهوية المغربية ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

هذا الاختلال الواضح في تحقيق التوازنات المطلوبة لاستكمال البناء المؤسساتي، تحكمت فيه هواجس إيديولوجية لم تستوعب بعد بأن المغرب اختار عن قناعة راسخة بناء نموذجه الوطني المنسجم مع هويته الحضارية والبعيد كل البعد عن كل التصنيفات الإيديولوجية المهترئة التي يحاول البعض يائسا فرضها على تربتنا الطاهرة، التي رفضت ولازالت ترفض كل مظاهر الاستيلاب الثقافي والهوياتي.

ومن مظاهر هذه الاختلالات والترددات التي رافقت السياسات اللغوية خلال العشرية السابقة، طريقة التعاطي الحكومي مع الهندسة اللغوية في التعليم، الإعلام، القضاء، الإدارة العمومية، حيث اتسمت بعدم الوضوح والتطبيق غير المتسق، حيث أن السياسة اللغوية في بلادنا تفتقر إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات واللغات المستعملة، ما يؤدي إلى عدم التوازن في توظيف اللغات الرسمية، لاسيما استعمال اللغة الأمازيغية في هذه المجالات السالفة الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بكل ارتياح حرص هذه الحكومة منذ تنصيبها على إقرار سياسة لغوية قائمة على التوازن الوظيفي في استعمال اللغات الرسمية، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، التي عززت من مكانة وسمو اللغات المغربية، حيث حرص السيد رئيس الحكومة مشكورا على ترسيخ هذا التوجه الواضح، بعدما أشرف على أجرأة تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، رصدت الحكومة اعتمادات مالية وصلت إلى 800 مليون درهم في هذه السنة، وستصل إن شاء الله تعالى إلى مليار درهم بحلول

سنة 2026، وذلك لتمويل مختلف الإجراءات الحكومية التي وصلت إلى 25 إجراء يرنو إلى تحقيق التوازن اللغوي في السياسة اللغوية المغربية في مختلف القطاعات الحكومية كالتالي:

قطاع التربية الوطنية: مكنت مختلف التدابير المتخذة من تحسين مؤشرات تدريس الأمازيغية، حيث بلغت نسبة تعميمها 31% في مدارس التعليم الابتدائي، كما تعمل الحكومة على تحقيق نسبة تغطية تصل إلى 50% خلال السنة الدراسية 2025-2026.

على مستوى الإدارة: خصصت الحكومة 460 من الأطر مكلفين بتسهيل التواصل مع المرتفقين الناطقين بالأمازيغية.

كما عملت الحكومة على إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الالكترونية الرسمية لجميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

63 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي تم تعيينهم بمراكز الاستقبال التابعة لقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية.

في قطاع الثقافة الإعلام والتواصل: عملت الحكومة على توفير الترجمة الفورية بالأمازيغية في اللقاءات الصحفية التي تعقب المجلس الحكومي عبر مترجمين متخصصين في اللغة الأمازيغية.

كما عملت الحكومة على دعم الأعمال الثقافية والفنية الأمازيغية.

على المستوى القضائي: عملت الحكومة على توظيف فوج من المساعدين الاجتماعيين الناطقين بالأمازيغية لمواكبة المتقاضين الناطقين باللغة الأمازيغية.

لا شك أن هذه الإجراءات التي ذكرناها آنفا، هي جزء من الإجراءات التاريخية وغير المسبوقة لعمل هذه الحكومة في تعزيز التعددية اللغوية وروح الانتماء المشترك لأمتنا المغربية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

لذلك، فنحن مطالبون جميعا، كل من موقعه ومسؤوليته، في تعزيز هذا التراكم الإيجابي والمسار الذي قطعته بلادنا في ترسيخ روح الانتماء وثوابت الأمة المغربية، في إطار مشروع وطني ينتصر لقيم التعدد والاختلاف، وكيحتضن جميع مكونات هويتنا المغربية، مشددين في فريق التجمع الوطني للأحرار على التشبث الدائم والمطلق بالمرجعيات الدستورية والقانونية وبالتوجيهات الملكية السامية لإرساء سياسة لغوية قائمة على التوازن في استعمال اللغات الرسمية، لتكون بلادنا مرجعية إقليمية ودولية في احترام التعددية اللغوية والثقافية.

أمام هذا التراكم الإيجابي، والذي يريده جلالة الملك لمملكتنا الشريفة، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن مصداقية المغرب الكبيرة بوأت المملكة مكانتها الكبرى في المحافل الدولية، كان آخرها انتخاب المغرب على رأس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، أدام الله عزه ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، والذي جاء نتاج عمل كبير قام به السيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية، برئاسة السيدة المستشارة المحترمة فتيحة خورتال، والتي أتشرف بعضويتها لتمثيل فريقي، فريق الأصالة والمعاصرة، الذين نشكرهم بالمناسبة على المجهودات الجبارة التي قاموا بها، عبر تنظيم عدة جلسات استماع ولقاءات وأيام دراسية بحضور مسؤولين حكوميين ورؤساء مؤسسات دستورية وخبراء في مجال السياسة اللغوية، توجت بإعداد هذا التقرير الغني والمتكامل المعروض للمناقشة اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في البداية، سيرا على منهجية التقرير، أن أذكر بالمقتضيات الدستورية التي وضعها المشرع الدستوري خلال سنة 2011، والتي مر عليها ما يقارب ثلاثة عشر سنة، ورغم ذلك لازالت جملة من المقتضيات في مجال تغية اللغات والتعبيرات الثقافية تراوح مكانها، مما يعني أن الحكومتين السابقتين واللتين جاءتا بعد دستور 2011، كان من المفروض أن تبذلا مجهودات في هذا المجال، وهو ما لم يحصل.

علما أن هذا الموضوع حضي باهتمام خاص ضمن دستور 2011، حيث تم التنصيص عليه في التصدير، وأنتم تعلمون أهمية ورمزية هذا الجزء من الوثيقة الدستورية، بالنظر لكون مضامينه هي التوجهات الكبرى للبلد خلال القادم من السنوات، وكذا مبادئ من المفروض أن تكون مؤطرة للسياسات العمومية، وقد جاء في تصدير الدستور أن "المملكة المغربية تصون تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية، الاسلامية، الأمازيغية، الصحراوية الحسانية"، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المغرب تبنى اختيارا واضحا وصريحا، أساسه الاعتراف بتعدد مكونات المجتمع المغربي، والعمل بكل الوسائل على صيانتها وحمايتها والنهوض بها.

فضلا عن ذلك، تم تخصيص الفصل 5 بكامله للشأن اللغوي والثقافي، ونص بصريح العبارة على دسترة اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، الشيء الذي جعل العديد من المدافعين عن الحقوق الثقافية إلى اعتبار الفصل 5 خطوة مهمة في مسار التطور الثقافي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية العناية بالتنوع اللغوي ببلادنا، كان كذلك موضوع عدة تشريعات، والتي ألزمت بضرورة صيانة الحسانية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية مختلف اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، بمعنى أن الأمر لا يتعلق فقط بالمكون الأمازيغي بل بباقي المكونات خاصة الثقافة الحسانية، والتي تعرف انتشارا واسعا بأقاليمنا الجنوبية، ونحن على ثقة تامة بأن الاهتمام بهذه الثقافة وتقديم الدعم اللازم لها وصيانتها، من شأن ذلك أن يخدم القضية الوطنية ويساهم بشكل كبير في تعزيز روابطنا الثقافية بهذه الجهة العزيزة على قلوب جميع المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير مجهودات الحكومة الحالية للقيام بتدارك التعثر الذي عرفه هذا الورش، خاصة فيما يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية.

فعلى مستوى التعليم، يمكن القول أن الحكومة سائرة في طريق إدماج اللغة الأمازيغية في مختلف مستويات التعليم وكذا إدماج الهوية والثقافة الأمازيغية والحسانية في المقررات الدراسية، حيث سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة تطورا ملحوظا تمثل في طموح وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة إلى تحقيق نسبة 50% من تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، خلال الموسم الدراسي 2025-2026، انسجاما مع ما تمليه خارطة طريق 2022-2026.

ولأجل بلوغ هذا الهدف، تم تسطير إجراءات عملية تمثلت في تعيين 600 أستاذ متخصص في اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، بحوالي 600 مؤسسة تعليمية، كما سيتم تكوين 2000 أستاذ مزدوج على الأقل في تدريس هذه اللغة وغيرها من الإجراءات العملية التي تضمنتها خارطة الطريق، وكذا المذكرة الوزارية رقم 23/028 الصادرة في شهر ماي 2023.

إلى جانب ذلك، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة، أن الوزارة عملت على حث مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بصفة اختيارية على تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، انطلاقا من الموسم الدراسي القادم، وذلك عبر التحسيس بأهمية تدريس اللغة الأمازيغية وتوفير الأطر المؤهلة لتدريسها، وتوطينها ضمن الغلاف الزمني وغيرها من الإجراءات التي أنيطت بالمديريات الإقليمية، وكذا الأكاديميات الجهوية قصد مواكبتها وتأهيلها.

أما بخصوص حضور الأمازيغية لغةً وثقافةً بالإعلام المغربي، فيمكن القول أن الحكومة الحالية تبذل مجهودات استثنائية لتدارك التأخر الكبير الحاصل في هذا المجال طيلة العشر سنوات الأخيرة، وذلك من خلال اعتماد اللغة الأمازيغية بالقنوات الوطنية، وبحسب الإحصائيات التي تضمنها التقرير حول حضور اللغة الأمازيغية بالمشهد السمعي البصري، يلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا على هذا المستوى، حيث يسجل على مستوى اللغات والتعابير المعروضة بكل من القناة الأولى والثانية والقناة الأمازيغية وقناة العيون الجهوية والإذاعة الوطنية أن الدارجة المغربية تشكل 48.89% من الحصة الزمنية الإجمالية.

في حين تشكل العربية الفصحى 27.13% والأمازيغية 7.66%، متفوقة بذلك على اللغة الفرنسية التي حلت في المرتبة الرابعة بـ 3.9% فقط، متبوعة بالحسانية بنسبة 2.04% ثم الإسبانية بنسبة 0.39%، وهو ما يعكس تشجيعا واضحا لحضور الأمازيغية في المشهد الإعلامي السمعي البصري، إضافة إلى الحسانية التي نأمل أن يتعزز موقعها في المستقبل بصورة أكثر وأكبر.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة المغربية، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بكل فخر واعتزاز تحسنا ملحوظا على مستوى عدة قطاعات عمومية، وعلى رأسها قطاع العدل، حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الملموسة في هذا الباب، بغية تفعيل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، خاصة في العلاقة مع التوصية رقم 133 التي تنص على ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها، لا سيما اللغة الأمازيغية والحسانية.

حيث تم التنصيص على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، وكذا توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافية الأمازيغية من أجل ضمان مساهمة المعهد في تكوين موظفي الوزارة والمحاكم في الترجمة إلى الأمازيغية وتوفير معاجم مختصة في مجالات العدل والعدالة.

ونثمن في الفريق توجه وزارة العدل كذلك نحو إدماج الأمازيغية في قانون الجنسية المغربية، حيث تفاعلت إيجابا مع مقترح القانون الذي تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، والذي تم بموجبه تتميم الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية، وذلك بإضافة المعرفة باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية أو إحداهما ضمن الشروط المطلوبة في الراغب في الحصول على الجنسية المغربية، فضلا عن تعيين مساعِدات ومساعِدين اجتماعيين بالمحاكم، يتقنون الحديث باللغة الأمازيغية.

كما ذهبت الوزارة إلى حد اعتماد مخطط عمل لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم 2022-2029، تم إعداده بناء على المقاربة التشاركية بتدخل مختلف الفاعلين في مجال العدالة.

السيد الرئيس المحترم،

من الواضح كما جاء في تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، أننا نتوفر على رأسمال ثقافي مهم وبالغ الغنى والتنوع لكنه لايزال يحتاج في نظر فريقنا إلى ما يلي:

- يجب أن يستفيد من الرأسمال الثقافي الوطني من عمليات التثمين المناسبة بما فيه الكفاية؛
- يجب تقوية التنسيق في بناء السياسات العمومية على مستوى الأداء الحكومي والمنهجية التي يدبر بها المجال اللغوي والثقافي في بلادنا؛
- يجب على مستوى وزارة التربية الوطنية تعزيز حضور اللغتين العربية والأمازيغية والثقافة الوطنية في المناهج والمقررات المدرسية؛
- يجب إحداث جسور التواصل بين الجامعة المغربية والشأن التنموي للغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

تلكم بعض الاقتراحات التي لا تخفي حجم وقيمة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، كما أنها لا تنقص من أهمية وغنى هذا التقرير الذي يستحق منا كل التنويه والإشادة بالساهرين عليه من مستشارين محترمين وأطر إدارية كفأة، نجحت في جعل هذا التقرير لبنة أخرى تعزز من الأدوار الدستورية الرقابية والتشريعية والدبلوماسية التي يقوم بها مجلسنا الموقر.

وشكرا على حسن إصغائكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم في حدود 8 دقائق.

السيد الرئيس، لك ذلك.

<u>المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

السيد الرئيس،

تشكّل اللغة المحور الأساس في الحياة الاجتماعية، باعتبارها رمزا من الرموز القيّمة التي تسهم بقوة في تثبيت الهوية العرقية وتكوين ثقافة الشعوب والأمم، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها اللغة في كافة مجالات الحياة الإنسانية، أولت الدول عناية خاصة لها، تمحورت حول السياسة والتخطيط اللغويين، اللذين يهدفان إلى تنظيم أدوار اللغات واللهجات قصد المحافظة على الهوية الوطنية وتجنب الصراع اللغوي الذي يهدّد السِّلم الاجتماعي والسياسي وكذا التنمية الاقتصادية والبشرية.

السيد الرئيس،

إن السياسة اللغوية في المغرب تعكس التعددية اللغوية والثقافية في بلادنا، تسعى لتحقيق التوازن بين اللغات الرسمية والأجنبية وبلادنا مستمرة لتعزيز التعددية اللغوية وتحقيق التنمية المستدامة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نهنئ أنفسنا وكافة مكونات مجلس المستشارين، رئيسا ومكتبا وفرقا ومجموعات ومستشارات ومستشارين غير منتسبين وأطر إدارية، على جدية ونجاعة انتقائية المواضيع التي كانت محط دراسات مجموعات عمل موضوعاتية مؤقتة خاصة مماثلة، احتضنت هذه القاعة مناقشة تقاريرها.

وإذ نهنئ أنفسنا بهذه الحيوية، نعي جيدا أن السياسة اللغوية في المغرب موضوع مركب، يعكس التعددية والتميز اللغوي والثقافي الكبير لبلادنا، حيث تتعايش فيه عدة لغات رسمية حددها دستور 2011 في فصله الخامس وهي اللغتين العربية والأمازيغية.

كما ألزم نفس الفصل الدولة العمل على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

وقد كان جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده، سباقا إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية وبالطابع المتعدد للمكونات المندمجة في الهوية المغربية، وذلك من خلال خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز2001، ليتم بعد هذا التاريخ وبالضبط من خلال خطاب رسمي بمدينة أكادير (المقصود: أجدير) بتاريخ 17 أكتوبر2001، أعلن عن صدور ظهير يحدث بموجبه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يتولى الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

وقد كان لإصدار هذا الظهير المحدث للمعهد، في تلك الظروف، تعبيرا عن موقف ايجابي من الأمازيغية، خاصة وأنه كان أول نص قانوني مكتوب يحدد، ولو بشكل مجمل، الالتزامات والأهداف والأدوات والوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالمهام المسندة للمعهد.

السيد الرئيس،

إن تعدد السياسات اللغوية في المغرب، هي جزء أساسي من الهوية

الثقافية والاجتماعية لبلادنا، يتطلب ترسيخها في نظرنا تحقيق التوازن بين اللغات الرسمية والأجنبية من خلال الانتقال من التعدد اللغوي كحالة طبيعية عامة ومشتركة بين جميع البلدان إلى حالة التعددية اللغوية كفعل سياسي ومؤسساتي.

وبالتالي فإننا نؤمن أن ثوابت التنوع والغنى التي تعبر عنها الهوية المغربية هي التي تكمن في مراتب تجليها الإنساني الكوني من انخراط عميق في مبادئ الانفتاح والاعتدال والتسامح والتوافق الثقافي والحضاري، وهو أيضاً ما يضمن عمقاً للانتماء الإنساني وانخراطاً في مقتضيات بناء خصوصية الإنسان المغربي، حيث يبقى من الضروري مع هذا التحديد الهوياتي للمغرب والمغاربة، كما في الدستور2011، أن توافق السياسة اللغوية تنوع الهوية ومتطلبات تمظهرها وتفاعلها لغوياً في المجتمع، لكن يبقى التساؤل المطروح، هل تجد هذه السياسة اللغوية مجالاً للتحقق والأجرأة في الواقع المغربي على الأقل في صيغته الحالية؟

يبدو أن التفاوت القيمي بين اللغات، في السياق المغربي، انطلاقاً من متغيري الاكتساب والتعلم وما تخضع له شروط تحديد هذه القيمة في السياق العالمي من إكراهات العولمة، يظهر تفاوتات الاستعمال ارتباطا بنوع المجال، وقد وجهتها محددات كثيرة.

إن قيمة اللغات في المغرب تتحدد بنوع المجال الذي تُعتمد فيه، ولعل المجالات الثلاث التي يتأسس عليها صرح الدولة هي مجال التعليم ومجال الإعلام والاقتصاد ومجال تسيير الدولة.

إذ يتحدد المجال الأول بقطاعات بناء الشخصية المجتمعية كالتربية والتعليم، ويشكل المجال الثاني مجموع القطاعات المنتجة اقتصادياً، في حين تؤلف المجال الثالث قطاعات تسيير الدولة، وهي القطاعات الضابطة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع كالقضاء والعدل.

السيد الرئيس،

ينبغي أن تشمل السياسة اللغوية تخطيطا لغويا علميا تُبنى مقتضياته النظرية والإجرائية داخل المدارس والمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي ومراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية وبدعم مؤسساتي قوي، فتطبق تفاصيله في كل مرافق الحياة لإدارية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها.

كما يجب أن تخضع السياسة اللغوية - في نظرنا - للتقييم والتقويم بشكل منتظم وأن تسخر في ذلك كل الأدوات والإجراءات العلمية.

إننا في الفريق الاستقلالي، إذ نثمن ما جاء في تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، نؤكد أننا في حاجة الى تسريع الأوراش الإستراتيجية ذات الأولوية التي ينص عليها القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في كل مجالات الحياة، وبلورة سياسة عمومية متكاملة لضمان الإدماج الإيجابي لهذا المكون الأصيل في الهوية المغربية بوحدتها المتنوعة وفي حاجة ماسة كذلك، إلى سياسة لغوية تُوَجه نحو خلق منتوج علمي وفكري وتربوي، يوافق العمق الوطني، وينهل من الإنتاج العلمي، مع جعل المدرسة المغربية حاضنة أساسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها، وتقوية روح الانتماء والهوية الوطنية والإنسية المغربية وتلقين السلوك المدني، بعيدا عن منطق التصادم والانكماش والهويات الحصرية التي تهدد العيش المشترك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم كذلك.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل، الصادر عن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

في البداية، أود أن أنوه بعمل المجموعة، رئيسة وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب والجاد وعلى ما بذلوه من مجهودات جبارة وبروح العمل الجماعي، في سبيل إنجاز هذا العمل المتميز، والشكر موصول إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبا وفرقا وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة وباقي المجموعات في إطار تعزيز وظيفة تقييم السياسات العمومية للبرلمان.

ومن موقعنا كفريق حركي يستمد مرجعيته من الحركة الشعبية التي كانت منذ ميلادها ولا تزال سباقة إلى الدفاع عن التعددية السياسية والثقافية واللغوية، ننوه باختيار موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، كما نهنئ مجلسنا الموقر على انخراطه في مقاربة هذا الجيل الجديد من القضايا التي ظلت خارج الحوار المؤسساتي على مدى عقود.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أسس الدستور منذ 2011 لتحول استراتيجي في مجال الهوية واللغات بعد عشر سنوات من المبادرات الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كان مدخلها الخطاب الملكي التاريخي بتاريخ 17 أكتوبر 2001 بأجدير بكل رمزيته التاريخية والمجالية، والذي أسس لتغير جوهري

لمكانة الأمازيغية في المشهد اللغوي والثقافي الوطني والذي وضع حدا لسياسة لغوية مبنية على الأحادية وعلى خيارات لم تستوعب مطالب التيارات السياسية والجمعوية، التي ناضلت من أجل مغرب موحد في تنوعه اللغوي والثقافي.

تجدر الإشارة كذلك، إلى أن خطاب أجدير أسس لمبادرات نوعية من قبيل إدماج الأمازيغية في التعليم، بما له وما عليه وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتأسيس القناة الأمازيغية، لتكون بذلك عشرية لإنضاج الحسم الدستوري وإقرار الثنائية اللغوية الرسمية المكونة من العربية والأمازيغية.

إلى جانب مصالحة المغاربة مع تاريخهم العريق وهويتهم المتنوعة بمكوناتها العربية والأمازيغية والإسلامية وروافدها الحسانية والإفريقية والعبرية والمتوسطية، ليشكل هذا التحول الدستوري منطلقا لميلاد سياسة عامة جديدة تنقل المغرب الشعبي إلى المغرب الرسمي، ولبروز وعي جديد بالذات والشخصية المغربية في تفاعل إيجابي مع الديناميات التي ناضلت من أجل بلوغ هذا المغرب الدستوري الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

على هذا الأساس الدستوري، وبعد صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بعد تعثر وتأخر، يبقى السؤال الكبير:

هل نملك اليوم سياسة عمومية متكاملة لتنزيل هذا الخيار الدستوري الاستراتيجي؟

فأين المخططات القطاعية المنصوص عليها قانونا والملزمة لكل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؟

وهي مناسبة للتنويه بمجلس المستشارين الذي كان سباقا إلى إنتاج هذا المخطط التوجيهي المتعلق بإدماج الامازيغية في أشغاله، وكذا وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي في نسختها السابقة، التي أعدت مخططا لهذه الغاية.

وهي مناسبة كذلك، السيد الرئيس المحترم، لنؤكد في الفريق الحركي بعد 13 عام عن اعتماد الدستور الجديد، وبعد 5 سنوات عن صدور القوانين التنظيمية المذكورة، والتي أشرفت الحركة الشعبية من موقعها الحكومي على صدورها، بما فيها القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، يحق لنا أن نطالب بتقييم موضوعي لحصيلة الإنجاز في تنزيل هذه القوانين المؤسسة، فنصوصها التنظيمية لم تصدر بعد، ومؤسسة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المعنية بالمساهمة في إنتاج السياسات العمومية اللغوية والثقافية لازال لم يتشكل بعد، أكاديمية اللغة العربية لم يكتب لها أن ترى النور حتى اليوم، القناة الأمازيغية لازالت تعيش في ظروف مهنية صعبة، الأمازيغية لازالت تنتظر التعميم في التعليم وفي مختلف مناحي الحياة العامة، رغم الجهود المبذولة ورغم الاعتمادات المخصصة لذلك.

كما نحتاج اليوم إلى سياسة ثقافية تعيد الاعتبار للحسانية وباقي التعابير اللغوية والثقافية، وضمنها البعد المتوسطي الذي يشكل علامة مميزة في الدستور المغربي داخل الفضاء المتوسطي.

السيد الرئيس المحترم،

لقد نبهنا دوما، في الفريق الحركي، إلى أن التنزيل الأمثل للتعددية اللغوية وضمنها إنصاف الأمازيغية لا يمكن أن يختزل في مقاربة مادية وإدارية وفي مجرد واجهات للوزارات والمؤسسات والوثائق، ولكن رهاننا أكبر من ذلك، فنحن نعتبر أن الهوية بتنوعها اللغوي والثقافي هي مدخل أساسي لنجاح كل الإصلاحات الكبرى، بل ينبغي جعلها في صلب تنزيل النموذج التنموي الجديد، فنحن مع الديمقراطية اللغوية والثقافية، وفي نفس الوقت نريد سياسة لغوية تنتج الشغل والتنمية البشرية والاجتماعية والمجالية.

نريد بناء أجيال من المغاربة يتقنون اللغتين الرسميتين ومنفتحون على اللغات الأجنبية، نتطلع كذلك إلى سياسات عمومية وقطاعية منسجمة تترجم أحكام الدستور ذات الصلة بالمجال اللغوي والثقافي في برامجها وفي مخططاتها.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره وأيده.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس في حدود كذلك 6 دقائق.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسات اللغوية بالمغرب، والتي تأتي في سياق لا تزال فيه المسألة اللغوية تحمل في صلبها تحدي تاريخي يمتزج بتطور الدولة وركائزها، نظرا لكونها تعد أحد أهم المؤشرات للتقدم والتطور والتنمية بشتى أشكالها.

والمناسبة شرط للتأكيد على أنه في أدبياتنا السياسية دائما كانت حاضرة السياسة اللغوية في صلب الوثائق السياسية لتوجه الحزب وعمله وفق السياقات والمراحل التاريخية المحددة للحاجة إليها.

وفي هذا السياق، أحيلكم على ما جاء في التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني السابع لحزبنا، الذي أكد فيه أن السياسة اللغوية التي اتبعت في تلك الفترة تجاه اللغة العربية اتسمت بالارتجال وعدم التوازن، ما أدى إلى تبخيس موقعها الوظيفي والحضاري.

ولعلنا لا نزال نعيش على وقع هذه الكلمات إلى حدود الساعة، خصوصا إذا أخذنا بالمؤشرات المرتبطة بعجز التلاميذ على قراءة النصوص العربية بالشكل الصحيح في الوقت الحالي، ووقوعهم في فخ التشتت الهوياتي عبر محاولة التحدث بلغات أجنبية وإن كانت بدون قواعدها وتجاهل الروافد اللغوية لبلادهم.

وبالتالي فتأهيل العربية، أولا، لكي تتبوأ كلغة للعلم والحياة لن يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية مقتنعة بإمكانيات هذه اللغة على ربح التحديات والرهانات الحضارية، وذلك عبر تسخير الموارد اللازمة ومؤسسات البحث العلمي لخدمتها، فضلا عن ضرورة تحررها من الحمولة التقليدية التي تشل حركتها الفكرية.

وعلى مستوى البعد اللغوي للأمازيغية، التي سبق لنا وأن أشدنا بهذا التحول في بلادنا على مستوى التنصيص الدستوري لهذا الأساس اللغوي والهوياتي، والذي تُرجم بوضع القانون رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، فضلا عن إقرار السنة الأمازيغية والاعتراف بها، تحول كان بمثابة لحظة تاريخية، ناضل من أجل تحقيقها المغاربة لارتباطها الجذري بالهوية الوطنية للمملكة المغربية، وباعتبارها إرثا مشتركا ولغة تستحق كل التدابير للنهوض بها وحمايتها دون أي ميز أو مفاضلة، والمساس بها يعني المساس بكيان الدولة في حد ذاتها، وهذا ما أكده جلالة الملك في خطاب أجدير، أكتوبر 2001، على أن الأمازيغية هي مكون أساسي من مكونات الثقافة المغربية وأن النهوض بها هي مسؤولية وطنية.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

باطلاعنا على ما جاء في صفحات التقرير، الذي نجده يعري واقع تنزيل مجموعة من التشريعات التي كان من شأنها أن تجنبنا هدر الزمن السياسي والزمن التدبيري للأساس اللغوي ببلادنا، فبالرغم من وجود ترسانة قانونية جد مهمة ومعها العديد من السياسات العمومية التي تندرج في سياق إدماج العربية والأمازيغية بشكل فعال، لا يزال الأثر جد ضعيف في صفوف التلاميذ والتلميذات، بل وحتى طلبة الجامعات، حيث يواجهون صعوبة في الكتابة والقراءة أحيانا، والاستيعاب والفهم أحيانا أخرى، فضلا عن طلبة الشعب العلمية أو الاقتصادية، الذين لا يفقهون في العربية إلى القليل، فما بالنا بتعلم وفهم الأمازيغية!

وعلى هذا الأساس، فإننا اليوم في حاجة ماسة وأكثر من أي وقت مضى إلى الاعتراف بموروثنا اللغوي داخل المجتمع بدءا من الأسرة، وداخل الدول بدءا بالمؤسسات الرسمية للدولة في علاقتها المباشرة مع المواطن وفي مجال التعليم بجميع أسلاكه وفي مجال التقاضي والإعلام والتأطير الديني، وتقوية عمق ثقافتنا وتمتين نسيج هوية أمتنا الغنية بتنوع روافدها.

وهو اعتراف من شأنه أن يعزز قدرات التنمية في بعدها الثقافي، ومن شأنه أيضا أن يمقت سلوك الكراهية والتعصب.

فورش التنمية المستدامة الشاملة الذي ننشده والذي انخرطت فيه بلادنا لا يتوقف عند ما هو اقتصادي أو سياسي، بل يتوقف أيضا على العامل التنموي للثقافة في بلورة النموذج التنموي المأمول وإقرار مبدأ المساواة بين جميع المغاربة بمختلف التعبيرات اللغوية واستفادة الجميع من المكتسبات المتاحة.

لهذا، حرصنا دائما - كتنظيم سياسي - أن نولي الوظيفة اللغوية والثقافية كامل اهتمامنا في جميع البرامج والتظاهرات الخاصة بنا، ولهذا فإننا نساير ما جاء في توصيات هذا التقرير والتي نتمنى لها أن تتحقق على أرض الواقع في صيغة سياسة عامة أو سياسات قطاعية.

السيد الرئيس،

أخيرا، إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، نرى في المسألة اللغوية ببلادنا، إحدى أهم الأدوات التي تمكن من إثراء التنوع الثقافي الذي يطبع الهوية الوطنية من حيث الاعتماد على نسيج لغوي مهم يجسد التعبير الحقيقي عن مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والفكرية والبيئية للإنسان المغربي، ويسهم في التنمية الثقافية العامة، غير أن الفضاء اللغوي المغربي، الذي يزخر بتعدد لغوي أساسي يتمثل في ما هو رسمي (العربية والأمازيغية) وما هو مجتمعي (الدوارج واللغات الأجنبية الوظيفية) لم يأخذ نصيبه من التعامل العقلاني والمعالجة الشاملة ضمن سياسة لغوية عمومية واضحة المعالم.

ولذلك يجب تدبير مختلف الأشكال اللغوية استنادا إلى المعطيات التقنية والوظيفية والمجالية، بما يعزز الوضعية الثقافية والاعتبارية للغتين العربية والأمازيغية.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم كذلك السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، في حدود 6 دقائق كذلك.

<u>المستشارة السيدة سلمى زيداني:</u>

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع السياسة اللغوية.

لا يسعنا في البداية إلا التنويه بأهمية المواضيع التي اختارها مكتب المجلس منذ بداية هذه الولاية التشريعية، كي تشتغل عليها اللجان الموضوعاتية المؤقتة،

وتنجز حولها تقارير تعد اليوم مراجع أساس، سواء ما يتعلق بـ:

- الأمن الغذائي؛
- الأمن الصحي؛
- البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفيما يتعلق بالتقرير موضوع جلستنا هاته، نهنئ السيدة رئيسة اللجنة وكافة أعضائها على أهمية مضامين التقرير وعلى عمق الخلاصات والتوصيات التي تضمنها، وقبل كل ذلك على العمل المضني الذي تم القيام به لإنجاز هذا التقرير الهام والعميق.

إن القارئ لهذا التقرير الهام لابد أن يلحظ المنهجية العلمية الرصينة التي تم الاستناد عليها في إعداده، سيما من خلال الاستناد على الأطروحات النظرية والفكرية التي تناولت موضوع التعدد اللغوي، وأن يتوقف كذلك عند أهمية تقنية المقابلات مع الفاعلين المؤسساتيين في بلوغ التوصيات التي توشح بها هذا التقرير.

إن المرجعيات فيما يتعلق بالسياسة اللغوية في بلادنا واضحة، يأتي في مقدمتها الدستور الذي أولى مكونات الهوية المغربية مكانة مركزية، سواء في الديباجة أو في الباب الأول المتعلق بالأحكام العامة أو الباب الثاني المتعلق بالحقوق والواجبات.

هذا، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الخطب الملكية السامية، وكذا القوانين المؤطرة لهذا المجال، غير أن ما يتعين التأكيد عليه في هذا المجال هو أن اللغتين الرسميتين لبلادنا مازالت تعاني، فاللغة العربية - وكما يعرف - الجميع مازالت في محنتها التاريخية والشواهد على ذلك كثيرة ومتعددة، واللغة الأمازيغية لسيت أفضل حال، إذ أن الطريق إلى ترسيمها وتنزيل مضامين القانون التنظيمي المتعلق بها لا يزال طويلا وشاقا.

ولأن انفتاح بلادنا على الحضارات والثقافات العالمية ظل أحد السمات التي طبعت الشعب المغربي عبر التاريخ، فإن العناية باللغات الحية يعد أيضا أمرا هاما، يجب أن تحظى بالأولوية في السياسة اللغوية في بلادنا، طبعا دون أن يكون ذلك على حساب اللغات الوطنية.

السيد الرئيس،

حسنا فعلت اللجنة حين خصصت الجزء السادس من التقرير لمحور آفاق المسألة اللغوية، وهي بذلك تؤكد وعي واضعي التقرير بأن التشخيص على أهميته غير كاف، ورصد التطور التاريخي مهم، ولكن الأساس اليوم استشراف الآفاق المستقبلية للمسألة اللغوية، خصوصا ما يتعلق بالتحديات، ولقد توفق هذا التقرير الهام في هذا المحور على غرار باقي المحاور، سيما عندما اعتبر بكل وضوح وجرأة، أن "السياسة اللغوية في المغرب تفتقر إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات لكل لغة (العربية، الأمازيغية، الفرنسية)، مما يؤدي إلى تطبيق غير متسق ولا متوازن في مجالات التعليم والإدارة والإعلام".

ولأن التقرير لا يقدم تحليلا سطحيا بل بسط تحليل عميق للإشكالية اللغوية في بلادنا، فإنه لم يتوقف عند تحدي غياب الوضوح والتطبيق غير المنسق، بل إنه خلص عبر منهجية علمية إلى واقع الإهمال الذي تعاني منه اللغتين الرسميتين في بلادنا، وهو إهمال يؤدي إلى هيمنة لغة أجنبية، هيمنة نعتقد أنه آن الأوان للتحرر منها لحساب اللغات الوطنية.

وعطفا على ذلك، إذ نؤكد أهمية ما ذهبت إليه اللجنة في توصياتها، خصوصا ما يتعلق بالإسراع في تفعيل القانون المتعلق بتحديد الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، نؤكد في هذا الإطار أن هذا القانون التنظيمي شديد الارتباط بالقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة، الذي لم يفرز له التقرير الحيز الذي يستحق.

وبالإضافة إلى كل ذلك، نشيد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأهمية التوصيات المتعلقة باللهجة الحسانية، ونعتبر أنه في انتظار إحداث الهيئة المكلفة بالحسانية المحدثة بموجب القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة، من الضروري أن تتفاعل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية مع هذه التوصيات، وذلك بالنظر إلى المكانة الدستورية التي تتبوأها الحسانية.

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام تقرير يشكل وثيقة رسمية مارس من خلالها مجلسنا الموقر اختصاصاته الدستورية، ويحذونا أمل كبير أن تعمل الجهات المعنية على حسن استثمار مضامينها والخلاصات التي تتضمنها.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، في حدود 6 دقائق كذلك.

<u>المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية، أن نُشيد ونُثمن العمل الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية، رئيسة وأعضاء وأطرا، بالأجواء الإيجابية التي طَبَعَت أشغال المجموعة، والتي ساهمت في إعداد تقرير غني بمعطيات وأرقام من شأنها الارتقاء بالسياسة اللغوية، لتعزيز إدراج مقومات تاريخنا وهويتنا الثقافية الوطنية ضمن السياسات العمومية، من خلال دعم أدوار السلطة التشريعية كسلطةٍ داعمة، وكسلطة مواكبة لهذا المشروع الإصلاحي الشامل الذي يرعاه

صاحب الجلالةُ الملك محمد السادس، نصره الله، ونُؤْمِن به جميعاً، باعتباره أساس هويتنا المشتركة وركيزة من ركائز نجاح نموذجنا التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

إن التعدد اللغوي ليس ظاهرة حديثة، وإنما سنة من سنن الله في خلقه، إذ يقول الله تعالى في كتابه العزيز "**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**"، صدق الله العظيم.

وكما تعلمون، فإن المغرب من أكثر البلدان العربية ثراء بسبب تركيبته السكانية الغنية والمتنوعة، وهو الأمر الذي سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن عَبَّر عنه في مقابلة مع مجلة (Paris Match) الفرنسية سنة 2001 قائلا: "**إن المغرب هو مزيج من الثقافات، إنه أكثر بلدان شمال إفريقيا تمازجا، إذ نجد فيه الثقافة الأندلسية والثقافة الإفريقية والثقافة اليهودية والثقافة العربية الراسخة والثقافة الأمازيغية**".

رؤية ملكية ستتأكد من خلال دستور 2011 الذي شَدَّدَ في تصديره على أن "**المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، مُتشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة، بانصهار كل مكوناتها، العربية، الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية**".

ومن تجليات هذا الاهتمام الذي يُعَدُّ بادرة غير مسبوقة، دسترة اللغة الأمازيغية، وجعلها لغة رسمية إلى جانب العربية وتأكيد حماية التراث الحساني، باعتباره جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية، واعتماد القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، استنادا إلى مقتضيات الدستور وتفعيلا لتوصية الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 التي أَقرها صاحب الجلالة والداعية إلى تحويل اختياراتها إلى قانون إطار يُجَسِّدُ تعاقدا وطنيا يُلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

وهنا نود أن نتوقف عند المادتين 31 و32 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واللتان تؤكدان على ضرورة إيلاء أهمية لتنويع لغات التدريس، خاصة في المواد العلمية والتقنية، وتحسين تدريس اللغات الوطنية والأجنبية وإتقانها، وكذا تشجيع التناوب اللغوي في التدريس، باستخدام أكثر من لغة في العملية التعليمية، وتطوير تعليم اللغات بطريقة وظيفية، أي ربطها بالاستخدام العملي في الحياة اليومية والمهنية، وهنا ننوه بالعمل الجبار الذي تقوم به وزارة التربية الوطنية لتنزيل مضامين القانون الإطار ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم،

إن المغرب معتز بلغتيه الرسميتين، الأمازيغية والعربية، وهذا لا يمنع من الانفتاح على اللغات الأجنبية الضامنة لولوج سليم إلى سوق الشغل والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ومواكبة التطورات التي تعرفها مُختلف مَنَاحِي الحياة، فاللغة الأم هي أساس التراث والدين والهوية والمجتمع، ولها أدوار عدة، كرأس مال فكري ودور سيادي، إلا أن الانفتاح على لغات أخرى أصبح ضرورة مؤكدة، لما لها من دور هام من الناحية الاقتصادية، كأداة اقتصادية لدعم عملية تحقيق التنمية، وهو ما أكده صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب العرش 30 يوليوز 2015، قائلا: "**إن الانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس الهوية الوطنية، بل العكس يساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوربا إلى أعماق إفريقيا**".

وهنا نَوَدُّ التأكيد بأَنَّ إصلاح حَقْلِنا التربوي والتعليمي يُعَدُّ أهم مداخل إرساء سياستنا اللغوية، وأن مشروع إصلاح مجتمعنا لا يمكن أن يكون إلا إصلاحًا أفقيا وعموديا في الآنِ نفْسِهِ.

وفي هذا الإطار، نود أن نتقدم ببعض التوصيات، والتي سبق أنا قدمناها إلى المجموعة الموضوعاتية في مذكرة مفصلة تضم مقترحاتنا وتوصياتنا، وذلك عبر الدعوة إلى:

- إرساء سياسة لغوية تستحضر البعد الهوياتي والحضاري المنفتح؛
- الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجال، كمجموع القيم الرمزية والتعابير المادية وغير المادية للمغاربة و"تمغرابيت"؛
- إرساء آلية مبادئ العدالة الثقافية واللغوية ببلادنا، وجعلها رافعة أساسية للإدماج السوسيو-مجالي؛
- استحضار البعد الهوياتي والحضاري من خلال جعل السياسة اللغوية منفتحة على بيئتها المحلية، منفتحة وقابلة للتعايش في ارتباط تام بالسيادة الوطنية؛
- تشجيع التعدد اللغوي والتنوع الثقافي دون إغفال للبعد الجهوي؛
- التقيد بتنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17، خصوصا المادتين 31 و32؛
- العمل على تطبيق "التناوب اللغوي" داخل الجامعات المغربية من خلال إدراج مادة خاصة باللغة العربية كوحدة داخل الوحدات المدرسة بمختلف الجامعات، إضافة إلى لغات التدريس الأخرى.

وفي الختام، لا يَسَعُنَا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلا أن نَنَوِّهُ بمضامين التقرير التي أنجزته المجموعة الموضوعاتية، ونعبِّر عن استعدادنا الأكيد والدائم للتعاون والانخراط في مبادرات دعم جهود بلادنا في مجال السياسة اللغوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، في حدود 6 دقائق كذلك.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

بداية، نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إحداث مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير في موضوع "السياسة اللغوية بالمغرب"، ونشكر المجموعة الموضوعاتية، رئيسة وأعضاء وأطرا.

إن السياسة اللغوية بالمغرب التي تشكل واحدة من أهم التحديات التنموية، فهي الضامن للهوية الثقافية والاجتماعية وأساس الرأسمال الاجتماعي المشترك القادر على تجاوز كل أشكال التهميش الاجتماعي.

فنظرا للمكانة التي تحتلها اللغة في كافة مجالات الحياة، أولت الدول عناية خاصة للسياسة والتخطيط اللغويين للمحافظة على الهوية الوطنية، وتجنب الصراع اللغوي الذي يهدّد السِّلم الاجتماعي والسياسي، وكذا التنمية الاقتصادية البشرية.

وبلادنا تميزت تاريخيا بالتنوعات اللغوية والتعايش بين مختلف التعابير الثقافية الترابية واستقبالها للغات أجنبية والاستشرافات الجيوسياسية للتعددية اللغوية، مما منح الحقل اللغوي المغربي غنى وإشباعا لغويا:

- فكيف تمت إدارة وتدبير هذا التعدد، ونحن اليوم نتحدث عن سوق لغوية (واقعية وافتراضية)؟
- إلى أي حد تمكن هذا التدبير من تحقيق التمكين الهوياتي من خلال ضمان الحق الشخصي للأفراد في استعمال لغتهم الأم وكذا التوطين الثقافي واللغوي الترابي والوطني؟
- ما هي وضعية اللغة الأمازيغية في كل المجالات الحيوية في ظل الدينامية المجتمعية؟
- هل استطاعت بلادنا الخروج من هذا التيه اللغوي في المجال التعليمي؟
- هل نتوفر بالفعل على سياسة لغوية واضحة المعالم مدروسة بأهداف واضحة؟ أم مجرد توجهات لغوية، تحت الطلب، تفرضها حاجيات سوق الشغل والعلاقات الاقتصادية؟

لا شك أن مساءلة السياسات العمومية في المجال اللغوي يفرض علينا الوقوف على مكامن القوة ومكامن الضعف:

مكامن القوة:

- دستور 2011، الخطب الملكية السامية: اللذان وضعا أسسا جديدة للهندسة اللغوية، حيث انتقلنا دستوريا من بلد أحادي اللغة إلى بلد ثنائي اللغة، ومن تمّ أصبح مطروحا بقوة تحدي الثنائية اللغوية الرسمية والانتقال من الدسترة إلى المأسسة، ومن اللغة الدستورية إلى لغات وظيفية.
- الخطط والبرامج الحكومية: تعدد الخطط والبرامج التي قاربت اللغة، غير أن العديد من الإشكاليات ظلت مطروحة وبحدة خصوصا:
  - استمرار الهيمنة اللغوية، فالعربية والفرنسية لا تزالان تستحوذان على ثلثي زمن التعليم في التعليم الإلزامي مع حضور باهت للغة الأمازيغية؛
  - تطبيق السياسة اللغوية تعترضها العديد من التحديات من ضمنها نقص في الموارد البشرية والمادية؛
  - افتقارها إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات لكل لغة (العربية، الأمازيغية، الفرنسية...) مما يؤدي إلى تطبيق غير متوازن في مجالات التعليم والإدارة والإعلام؛
  - افتقارها كذلك إلى استراتيجية واضحة المعالم تتسم بالفعالية اللازمة، يتم وضعها وفق مقاربة تشاركية، في انتظار تفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي يخوله المشرع القيام بمهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية.

فإلى جانب تعزيز مكانة اللغة العربية لكونها اللغة الرسمية وتوسيع استخدامها في جميع المجالات، يظل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية رهانا لم يتم تنزيله بعد على أكمل وجه، حيث يتطلب تعميم تدريسها في جميع مراحل التعليم وتكوين العاملين بأسلاك القطاعات الحكومية، التي تدخل على الأقل في الخدمات العمومية الأساسية، تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية واستحضارا لصيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، مع إعادة النظر في مكانة اللغة الفرنسية في هذا النظام التربوي، ومنح مكانة أكبر للغات الأجنبية الأكثر تداولا، خاصة اللغة الإنجليزية، وتطوير المنصات التعليمية الرقمية لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال اللغة والتعليم، لتحقيق العدالة اللغوية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، إضافة إلى:

- ✓ إعداد مواد تعليمية ثنائية اللغة وتدريب مهني للمعلمين حتى يتسنى لهم تدريس المواد باللغتين العربية والأمازيغية؛
- ✓ إنجاز أبحاث ودراسات تبين مدى التفاعل بين اللغتين وتأثيرهما على المجتمع المغربي، بعد إدماج اللغة الأمازيغية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وذلك على مختلف المستويات، تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية.

فالسيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية التي جاءت في مضمون التقرير استلهاما من التجارب الدولية، ولأن المغرب تبنى خيار التعددية اللغوية المرتكزة على ثنائية اللغة الرسمية، تظل رهينة بتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة اللغوية والانفتاح على العالم، يظل السيناريو الأقرب لروح دستور المملكة، هو سيناريو التعددية اللغوية المتوازنة، لاستجابته للتطورات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الاعتراف بجميع اللغات وتكييفها مع التغيرات، بما يضمن عدالة مجالية في أفق تحقيق الجهوية المتقدمة كما تطمح لها

بلادنا.

تلكم، بعض ملاحظات واقتراحات فريق الاتحاد المغربي للشغل، التي ارتأى أن يساهم بها لإغناء النقاش حول التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر في هذه الجلسة الدستورية الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس، في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من مجموعة من المرتكزات والمستجدات والوقائع، ألا وهو السياسة اللغوية بالمغرب، ولن أستهل مناقشتي لتقرير اللجنة الموضوعاتية دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على المجهود الاستثنائي الذي تم القيام به من أجل إنجاز هذا التقرير ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجازه وتسهيل مأمورية اللجنة.

كما أوجه شكرا خاصا للأخت رئيسة اللجنة التي قادت سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لموضوع السياسة اللغوية بالمغرب يعكس الدينامية المؤسساتية التي يضطلع بها كما جاء في التقرير، دون صرف النظر عن الدور الذي يلعبه هذا الموضوع في تعزيز الأدوار الدستورية للمؤسسات التشريعية، خاصة في تتبع ومواكبة حصيلة البرامج والسياسات العمومية.

فهو إنجاز وعمل نوعي مختلف لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته، ولكل أطره ويضاف إلى لائحة الأعمال السابقة الناجحة، علما أن السياسة اللغوية بالمغرب تنبثق عن مرجعية دستورية وتحكمها شروط سوسيو-ثقافية وروافد تاريخية وجغرافية محددة.

فدستور المملكة المغربية نص على أن المملكة المغربية كدولة إسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية، الأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما نص على أن تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارات العصر، وهو ما أكده جلالة الملك من خلال خطابه للعرش 2015.

فبالرجوع إلى عمل المجموعة الموضوعاتية، ومن خلال اللقاءات التي تم عقدها تنفيذا لبرامج المجموعة الذي يرتكز على مقاربة الاستماع والتواصل مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال السياسة اللغوية بالمغرب، حيث كانت البداية مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أكاديمية المملكة المغربية ووصولا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالإضافة إلى تنظيم لقاء دراسي في الموضوع، بمشاركة مجموعة من الخبراء والمتخصصين، تبين نية وإصرار وحرص المجموعة بكافة مكوناتها على ملامسة ومحاكاة كافة الجوانب المرتبطة بالموضوع دون إغفال أبسط الجزئيات.

السيد الرئيس،

إن تقرير المجموعة الذي أمامنا اليوم غني بالمعطيات ويمكن الاستناد عليه في تنفيذ مجموعة من البرامج، حيث أننا نثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات ولعل أبرز خصوصياته وهو ارتكازه على الدقة والموضوعية، دون الحديث عن الاستراتيجية الواضحة والدقيقة التي أسس عليها والمتكونة من 3 عناصر أساسية تتجلى في تجميع المعطيات وفق حكامة جيدة ومنهجية التحليل.

وأخيرا، توصيات ومخرجات ذات أهمية بالغة.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيدة رئيسة اللجنة وبكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا كذلك.

إذن الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السي خليهن، في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه من المفيد أن تحتضن المؤسسة التشريعية نقاشا يخص أحد المواضيع الذي حظي بجدال تاريخي، طبعه التوتر في معظم اللحظات.

يتعلق الأمر بموضوع "السياسة اللغوية بالمغرب"، إنه موضوع متعدد الأبعاد، يتداخل فيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي والقانوني، وهو موضوع يستوجب الخوض فيه اليوم بوعي وطني رفيع، يدرك حجم تحديات العصر الكونية.

إن الزمن الذي يعيشه العالم بتحولاته ومتغيراته يفرض علينا امتلاك الجرأة الوطنية لإعادة قراءة تجاربنا وسياساتنا وتجارب الأمم وقراءة نقدية متسلحة بالمناهج العلمية والصرامة الفكرية للوقوف على الأخطاء والمعوقات والجوانب المضيئة، بخلفية استخلاص الدروس والعبر، وتخطي الإعاقات لفتح آفاق التقدم والتنمية المستدامة لبلادنا.

فموضوع "السياسة اللغوية بالمغرب" هو في صلب سؤال التقدم، وسؤال التنمية وسؤال المواطنة وسؤال النهضة المأمولة، ومن ثم لم يعد مقبولا جعل الموضوع رهين النزعات الأيديولوجية المحافظة والنزعات السياسوية أو مناقشته من منظور إجرائي، فهو في جزء من السياسات العمومية، ولا تستقيم مناقشته بدون إطار نظري وبدون المرجعية الحقوقية وبدون المنهج النسقي والمنهج المقارن وبدون جهاز مفاهيمي، بات يرخي بظلاله على كل خطاب يدرس الموضوع من قبيل "الأمن اللغوي" و"السوق اللغوي و"العدالة اللغوية"، فتجارب العديد من الأمم برهنت على أن اللغات سلاح للولوج إلى مختلف الحقول المعرفية، وبالتالي إلى مجتمع المعرفة.

إن السبيل إلى مجتمع المعرفة، يستلزم تجاوز المقاربة اللغوية الأحادية والانتصار للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وهو ما نص عليه الفصل الخامس من الدستور، فبقدر ما ينبغي تعزيز اللغات والثقافة الوطنية بمكوناتها المتعددة، بقدر ما ينبغي إتقان اللغات الأجنبية واستيعاب معناها ومبناها بعقل نقدي ومبدع ومبتكر ومستقل ومتحرر من الإرث الكولونيالي ومن ردود الفعل التي تسقط في إشاعة الجمود والانغلاق تحت ذريعة الخطر المهدد للهوية، وهو المنطق الاختزالي والعقيم المؤدي إلى الهويات القاتلة بتعبير الكاتب اللبناني أمين معلوف، فالكثير من اللغات اندثرت واختفت، لأنها عجزت عن الصمود أمام التطور ولم تنتج مقومات البقاء.

إنه أحد التحديات المطروحة على سياساتنا اللغوية لتطوير مناهجنا وبرامجنا، واستيعاب تحديات التكنولوجيا الجديدة والذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية لتظل اللغة والثقافة الوطنية بتعددها وتنوعها حية ومتفاعلة مع العصر واكتشافاته وعلومه.

إذا كان هذا النقاش تتداخل فيه العديد من التخصصات والحقول المعرفية، وينبغي أن يكون نقاشا وطنيا ومجتمعيا، فلا شك أن إشراك الأكاديميين والمجتمع المدني ومختلف المؤسسات والهيئات في هذا النقاش سيكتسي أهمية بالغة.

ولا شك أن المدرسة العمومية والجامعة العمومية دورهما ريادي في هذا الرهان، مما يستوجب إصلاحا عميقا وجوهريا للنظام التعليمي التربوي، فرهان السياسة اللغوية بالمغرب رهان مجتمعي، وطني تنموي، وسبيل ربح هذا الرهان يتمثل في تشجيع البحث العلمي.

إن السجالات التي يعرفها المشهد اللغوي ببلادنا من حين لآخر ليست إلا الجزء الظاهر الذي يعكس مشكلا عميقا في السياسة اللغوية، نتيجة المواقف الصريحة والضمنية للنخب السياسية المغربية واللوبيات المرتبطة بالمصالح مع الداخل والخارج، وهو ما يضعف صناعة القرار اللغوي ويبرز التعارض بين الوضع الدستوري والقانوني الرسمي والوضع في الواقع العملي المعاش.

وفي هذا السياق، لابد من التأكيد على أن إقرار سياسة لغوية ديمقراطية، وهو مطلب ملح وحيوي لا يقبل التأجيل، سيما وأن تقوية الديمقراطية وتحقيق التماسك الاجتماعي متوقف على تنفيذ سياسة لغوية ديمقراطية، هدفها تحقيق العدالة اللغوية، انسجاما وخصوصيات المشهد اللغوي المغربي المتميز بالتعدد وبالتعايش بين اللغات المحلية، العربية والأمازيغية والثقافة الحسانية واللغات الأجنبية الفرنسية والاسبانية والإنجليزية.

ومن أجل تجاوز ضبابية الوضع الحالي، يجب العمل على عقلنة المشهد اللغوي وضبطه وفق تخطيط لغوي حكيم وبناء وسياسة لغوية محدَّدة الأهداف، واضحة المعالم، والتخطيط اللغوي المطلوب يجب أن يضمن لمختلف التعبيرات المتداولة، ولاسيما الوطنية منها، في تكامل للأدوار والوظائف في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام والحياة العامة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للمتدخل ما قبل الأخير، باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في حدود 4 دقائق كذلك السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية ببلادنا.

وننوه في البداية بالمجهودات التي بذلها أعضاء المجموعة وبجودة التقرير الذي يمكن أن يشكل بحق مرجعا لعدد من المبادرات الرقابية والتشريعية.

السيد الرئيس،

بلادنا تتميز بغنى لغوي متميز ينبع من تعدد روافد الشخصية المغربية وغناها، ويسهم في تعزيز الثقافة المغربية وتقوية الشخصية والهوية الوطنية، فإلى جانب اللغات العربية والأمازيغية اللتان تم ترسيمها دستوريا، تنتشر في بلادنا العديد من اللغات المحلية كالحسانية والهوارية والغمارية والجيرارية.

كما تشكل اللغات المحلية محددا مركزا في التراث والثقافة المحلية المغربية التي تشكل شخصية المغاربة عبر العصور.

ورغم هذا الغنى اللغوي، فبلادنا تعرف اختلالات لغوية بارزة ومقلقة، تتعلق أساسا بما يلي:

- هيمنة لغة أجنبية على المجال الاقتصادي والإداري والإعلامي والثقافي، رغم المحدودية الاستعمالية على المستوى العالمي في مقابل محدودية استعمال لغة أخرى منتشرة عالميا؛
- تراجع استعمال اللغات الوطنية في أوساط الشباب والأطفال مما يهدد مستقبل الشخصية المغربية وأصالتها؛
- التردد في تفعيل المؤسسات المعنية بالسياسة اللغوية من قبيل "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" و"أكاديمية محمد السادس للغة العربية"، و"المعهد الوطني للتعريب"؛
- ضعف الالتزام باللغات الرسمية الدستورية في المحافل الدولية التي يشارك فيها المغرب واستعمال لغات أجنبية من طرف الوفود المغربية المشاركة في تظاهرات دولية؛
- ضعف انفتاح الإعلام العمومي على اللغات العالمية، وخاصة اللغة الإنجليزية في مقابل تخصيص فترات إرسال مهمة لبرامج باللغة الفرنسية رغم محدودية انتشارها وتراجع مكانتها عالميا؛
- محدودية البرامج المخصصة للمحافظة على اللغات الوطنية في أوساط المغاربة المقيمين بالخارج وأبنائهم واقتصارها على تدريس اللغة العربية في بعض المناطق وغياب برامج مخصصة للغة الأمازيغية موجهة لهؤلاء.

السيد الرئيس،

بناء على الملاحظات التي تم رصدها فيما يتعلق بالسياسة اللغوية، نقترح مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحسين وضعية اللغات الوطنية ونجاعة السياسة اللغوية ببلادنا، منها:

- اعتماد وثيقة مرجعية للسياسة اللغوية وفق قواعد السياسات العمومية واعتماد ميثاق وطني للمحافظة على اللغات الوطنية وتثمينها والانفتاح المعقلن على اللغات الأجنبية؛
- التسريع بإرساء المؤسسات المكلفة بالسياسة اللغوية، وخاصة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية والأجهزة المكونة لهذا المجلس؛
- اعتماد دفاتر تحملات الإعلام العمومي لمعايير مضبوطة لاستعمال اللغات الوطنية والتحول التدريجي باعتماد اللغة الفرنسية نحو اعتماد اللغة الانجليزية باعتبارها لغة أجنبية شديدة الانتشار؛
- الارتقاء بمؤسسة الملك فهد للترجمة إلى مؤسسة عمومية متمتعة بالاستقلال المالي والإداري، تناط بها مهمة تكوين التراجمة في مختلف التخصصات اللغوية ومهمة تعزيز الإنتاج الوطني من الترجمة من اللغات الوطنية وإليها، وخاصة فيما يتعلق بترجمة الإنتاجات العلمية؛
- كما يتعين توسيع هذه المؤسسة لتضم مؤسسات أخرى متخصصة في الترجمة العلمية والترجمة القانونية والترجمة الأدبية؛
- اعتماد مادة الترجمة نحو اللغات الوطنية الرسمية للمملكة في مختلف مؤسسات التكوين العلمي، وخاصة كلية الطب والصيدلة ومختلف المدارس العليا؛
- إلزامية التعبير باللغات الرسمية للمملكة في الملتقيات الرسمية الدولية التي تشارك فيها وفود باسم المملكة المغربية؛
- تقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية، خاصة أن المرحلة الأولى من هذا القانون ستنتهي في سبتمبر من هذه السنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن في الأخير، بقي تدخل عضويين غير منتسبين، هما السي خالد السطي دقيقة ونصف، والسيدة لبنى علوي دقيقة ونصف.

غديرو مداخلة واحدة؟

صافي، تفضلوا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بـ "السياسات اللغوية بالمغرب".

وهو التقرير الذي تناول بتفصيل لمختلف المرجعيات التي تؤطر هذا

الموضوع من نصوص قانونية وخطب ملكية وبرامج حكومية، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن السبب وراء عدم الالتزام بالقوانين ذات الصلة بالسياسات اللغوية، رغم أن الدستور نص في فصله السادس عن وجوب امتثال الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين بما فيهم السلطات العمومية له.

وبناء عليه، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة التعجيل بإخراج المؤسسات الدستورية ذات الصلة:
  - أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
  - الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى؛
  - الهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث؛
- القطع مع اعتماد ازدواجية لغوية مؤسساتية لا دستورية، عربية - فرنسية، في مختلف مناحي الحياة اليومية؛
- تدريس الشعب العلمية والتقنية باللغة العربية مع استحضار المكانة الدستورية للغة الأمازيغية والانفتاح المدروس على اللغات الأجنبية الأكثر تداولا، بدل التمكين للغة الفرنسية وحدها؛
- التسريع بإخراج المرسوم المتعلق بتحديث تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي؛
- إلزام مختلف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا القطاع الخاص باعتماد اللغة العربية في المراسلات وعقود العمل، بدل الاستمرار في اعتماد اللغة الفرنسية، ومعالجة التفاوتات المسجلة بين القطاعات الحكومية، فيما يخص اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية.

وفي الختام، ونحن نستشرف المستقبل، نثير الانتباه إلى مسألة إدماج السياسة اللغوية فيما يتعلق بالرقمنة والذكاء الاصطناعي.

كما ننوه بنجاح اللجنة، ممثلة بكل أعضائها، في إعداد تقريرها في الوقت المحدد، آملين أن تجد الخلاصات والاستنتاجات المنبثقة عنه تفاعلا إيجابيا من لدن مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني التنويه بالسيد رئيس المجلس والسيد الأمين العام للمجلس، على دعم اللجنة وعبرهم الأطر الإدارية التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها.

آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وبذلك نكون قد أنهينا جميع المداخلات المبرمجة للفرق والمجموعات البرلمانية والعضوين غير المنتسبين، لنمر إلى تعقيب الحكومة، ومعنا أربعة وزراء.

نشكركم السادة الوزراء على حضوركم، ونرحب بكم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة في البداية للسيد وزير العدل.

تفضلوا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

اسمحوا لي السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

غير فقط ملاحظة، أنا قريت التقرير، عندي فيه عدة ملاحظات، ليس موضوعها الآن.

غير فالصفحة 93، تكلمتو على السياسة اللغوية في مجال القضاء، ليس في مجال العدالة، أنا لا أملك سلطة على القضاء، والقضاء لا يمارس السياسة، الوزير هو الذي يمارس السياسة، ولنكون واضحين، لا يوجد تقرير.. نحن في المجال السياسي، وليس في المجال الأكاديمي، (Bourdieu) "الاستبداد اللغوي"، "الافتراس اللغوي"، هاذي أمور تناقش في الكليات.

البرلماني يراقبنا في سياستنا التي نمارسها من خلال هذا التقييم، هذا هو التقييم الذي يقوم به، إضافة إلى أشياء كثيرة سأتركها لكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم اليوم في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقديم مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع "السياسات اللغوية ببلادنا".

وهي مناسبة أغتنمها لأنوه بعمل هذه المجموعة لمساهمتها الجادة، من خلال الأبحاث والدراسات والاستشارات التي قام بها والتوصيات والاقتراحات التي قدمتها في تنوير الرأي العام والمؤسسة ومختلف المعنيين بالإشكاليات والحلول التي يطرحها هذا الموضوع.

كما في علمكم، تشكل السياسة اللغوية التي تهتم باستراتيجية التعددية اللغوية، أهم مضامين الهوية الثقافية الاجتماعية.

السؤال واش احنا فالتنوع اللغوي؟ أو في التعدد اللغوي؟ يجب أن نحسم هذا الموضوع، مازال موضوع نقاش.

أهم مضامين الهوية الثقافية والاجتماعية تعتبر بذلك بمثابة حجر الزاوية فالرأسمال الاجتماعي المشترك.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن المغرب قدم إجمالا نموذجا في التعددية الثقافية واللغوية كأمر.. أو وفي التنوع الثقافي واللغوي كأمر مجتمعي قائم، حيث استطاعت بلادنا أن تصون المقاربة التوافقية متفاوتة النجاحات، لتدبير هذه التعددية في إطار مشروع الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال.

أيها السادة،

استكمالا للتوجه العام الذي صارت فيه بلادنا في مجال حماية التنوع اللغوي والثقافي أو التعدد اللغوي والثقافي، يجب أن نحسم هذا الموضوع، وتدعيما له، أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2001، دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، وذلك عبر إصدار تعليماته بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي وضع على عاتقه النهوض بالثقافة الأمازيغية والاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام الصياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم، فضلا عن قيامه بتقديم اقتراحات السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني في الشأن المحلي والجهوي.

من خلال هذه الدينامية والسياق التاريخي الذي أسس له هذا التنوع أو التعدد، أكد جلالة الملك بمناسبة الخطاب الملكي السامي في أجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001، على أن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية.

وفي ظل هذه المواكبة السياسية والقانونية، فقد تم تتويج مسار الاهتمام الملكي بالتعدد اللغوي أو التنوع اللغوي والتنوع الثقافي أو التعدد الثقافي، لتضمين الوثيقة الدستورية لـ 29 يوليوز 2011 مبادئ تكريس الاعتراف بتنوع مقومات الهوية الوطنية وانصهارها وتلاحمها، حيث أكدت ديباجة الدستور أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ومتشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية، الإسلامية، الأمازيغية، الصحراوية، الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما نص الفصل الخامس من الدستور، على أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، متوجا هذا المسار بإقرار القانون التنظيمي رقم 26.16 الصادر في 12 سبتمبر 2019، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والتي أكدت المادة 30 منه على تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في قطاع العدل.

حيث نص على أن الدولة تكفل للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري، بما فيه مرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم، بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع، وكذا إجراءات التبليغ والطعون والتنفيذ.

تؤمن الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود.

يحق للمتقاضين بطلب منهم سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية، ومن أجل ذلك تعمل الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الأمازيغية.

وتم إصدار القانون التنظيمي رقم 04.16 في 30 مارس 2020 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتبارها مؤسسة دستورية وطنية مستقلة مرجعية في مجال السياسة اللغوية والثقافية، تهدف إلى حماية وتعزيز اللغتين العربية والأمازيغية.

أيها السادة والسيدات،

انخراطا من الوزارة في هذا الجهد الوطني الهام في مجال صيانة التنوع الثقافي واللغوي ببلادنا، وإضفاء لما تضمنه البرنامج الحكومي لـ 2021-2026 في هذا المجال، انخرطت الوزارة في مشروع توسيع تدخلات صندوق تحديث الإدارة العمومية ليشمل دعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، والذي تجسد من خلال إصدار المرسوم 2.23.245 في 08 ماي 2023 لتحديد أشكال وكيفيات دفع المبالغ وتقديم الدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.

أيها السادة والسيدات،

تنزيلا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ولاسيما التوصية رقم 133 التي نصت على ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها، ولاسيما اللغة الأمازيغية والحسانية، وذلك من خلال توفير المعلومة القانونية بما ييسر الوصول إليها وفهمها، من خلال دلائل المساطر والمطويات، ووضعها مجانا رهن إشارة العموم بمكاتب الاستقبال بالمحاكم، بأقسام قضاء الأسرة، وتوفير الوسائل اللازمة لتسهيل التواصل مع المتقاضين، وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي 04.16، السالف الذكر، بادرت وزارة العدل إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتنزيل السياسة اللغوية بهذا القطاع، نجملها كالآتي:

- تضمين القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المادة 14 التي تنص على أنه: "تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، مع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"؛
- بالإضافة إلى التنصيص على أنه تقدم الوثائق والمستندات إلى المحكمة باللغة العربية، وفي حالة الإدلاء بها بلغة أجنبية أو بلغة أخرى يمكن للمحكمة تلقائيا، أو بناء على طلب من الأطراف، أو الدفاع، أن تطلب تخزيل ترجمة لها إلى اللغة العربية مصادق على صحتها من قبل ترجمان محلف، كما يمكن للمحكمة ولأطراف النزاع أو الشهود الاستعانة أثناء الجلسات بترجمان محلف تعينه المحكمة أو تكلف شخصا بالترجمة بعد أن

يؤدي اليمين أمامها؛

- توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 22 يونيو 2022 تهدف إلى مساهمة المعهد في تكوين موظفي الوزارة والمحاكم في الترجمة إلى الأمازيغية، والتعاون في مجال إدماج الأمازيغية في النصوص القانونية للوزارة، وتوفير المعاجم المختصة في مجالات العدل والعدالة، ومواكبة المعهد للوزارة في تمكين موظفيها من اللغة الثقافية الأمازيغية، وذلك من أجل الإسراع بإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة.

وفي نفس الإطار، لا يفوتني أن أذكر بالتفاعل الإيجابي لوزارة العدل مع مقترح قانون رقم 22.150.05 بتتميم الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، المقدم من لدن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، والذي تم بموجبه إضافة المعرفة باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، أو إحداهما ضمن الشروط المطلوبة في الراغب في الحصول على الجنسية المغربية، القانون رقم 08.23 الصادر في 10 فبراير 2023 بالجريدة الرسمية، عدد 7173 بتاريخ 27 فبراير 2023.

كما عملت الوزارة على تعيين 100 مساعدة ومساعد اجتماعي بالمحاكم منذ سنة 2022، وأزيد من 30 خلال هذه السنة، يتحدث أغلبهم باللغة الأمازيغية، مع امتحانات الولوج من طرف المعهد والذي يجري هاذ الامتحانات الشفوية للتأكد من أن المرشح يتكلم اللغة الأمازيغية، لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين المتحدثين باللغة الأمازيغية لخدمات مرفق العدالة، ووضع عون استقبال رهن إشارة مصلحة كتابة الضبط، وكلت له مهمة التواصل والترجمة، وإرشاد المرتفقين باللغة الأمازيغية مع تسجيل معطيات المرتفقين بسجل خاص.

هذه السنة فقط، تم إدماج 356 مرشح مترجم محلف لدى المحاكم لتوزيعهم على المملكة كلهم.

المشكل اللي وقع لينا أنهم حيت نجحو فالامتحان واصبحو مترجمين، خصهم يديرو دورة تكميلية، ما لقيناش المكاتب فين يديرو دورة تكميلية، لأن كثار 356، طرح إشكال على أنه الوثائق التي يجب ترجمتها من المحاكم، مثلا فالرشيدية ولا فالعيون ولا فالداخلة، ما كتلقاش مترجمين محلفين اللي يديرو ليك الترجمة، دابا راه كنوجدو واحد النص باش تكون الترجمة عن بعد، عندو المكتب فالرشيدية وهنا فالرباط ويصيفط له الوثيقة ويترجمها ويصادق عليها عن بعد.

والآن هاذ المترجمين راه احنا تنتذاكرو مع مكاتب المترجمين المحلفين باش يديرو التدريب بمكاتبهم، وكذلك أمرنا الموظفين بأنه غادي نديرو مراقبة لمكاتب المترجمين، لأن المفروض أن المترجم حين يترجم وثيقة يحافظ على نسخة منها، حتى إيلا وقع شي تزوير ولا شي خلل كيرجع للأصل ديالها، جل المترجمين ما كيديروش هاذ.. هذا نقاش آخر غادي نوصلو له واحد الوقت.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

في إطار اهتمام وزارة العدل بتطوير الخدمات المقدمة عن بعد وتكريسا لمسار رقمنة الإدارة القضائية، تم إحداث مركز نداء وهو خدمة تروم إرساء أسس التواصل بين المواطنين وكافة الفاعلين في منظومة العدالة، من خلال توجيههم وإرشادهم حول مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة العدل.

كما يوفر هذا المركز أطرا للإجابة عن استفسارات المواطنات والمواطنين باللغة الأمازيغية وباقي اللغات، وحسب الإحصائيات الدولية لنشاط هذا المركز خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة، فقد تلقى ما مجموعه 650 مكالمة باللغة الأمازيغية، تم التواصل مع أصحابها وتخزين كل الإرشادات والتوجيهات عن تساؤلاتهم واستفساراتهم في مجال العدالة.

وفي إطار تسريع وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالإدارات العمومية، قامت الهيئة المشتركة للتنسيق في مجال الإدارة القضائية بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بإعداد مخطط عمل لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم 29-22، وهو مقسم إلى 7 مراحل أساسية، بدأ العمل به عبر 3 محاكم نموذجية، تم اختيارها بناء على اللهجة أو اللغة المتحدث بها في المنطقة الترابية، وهي الحسيمة وميدلت وتارودانت، وبعد ذلك عملت الهيئة المشتركة على تجربته في محاكم أخرى يتكلم أغلب سكانها اللغة الأمازيغية، وتسهر هذه الهيئة على تعميمه بشكل تدريجي على جميع محاكم المملكة.

ويهدف هذا المخطط إلى التوجيه والإرشاد والاستقبال في مكاتب الوجاهة وأقسام الأسرة وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، عبر تأمين استعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق، فضلا عن إجراءات المحاكمة وتأهيل الموارد البشرية بالمحاكم.

كما تم اعتماد الموظف الوسيط الذي يتكفل بمرافقة المتقاضين والوافدين الذين يجدون صعوبة في الاندماج السلس في منظومة ولوجيات المحكمة بمفهومها العام للتواصل معهم ومرافقتهم إلى حين قضاء الإجراءات المرغوب فيها والتواصل معهم عن بعد عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية، قامت وزارة العدل بوضع رهن إشارة كتابة الضبط بالمحاكم عون استقبال خاص لتسهيل التواصل مع المرتفقين وتسجيل معطياتهم في سجل خاص.

وفي نفس السياق، تم تأمين التشوير لهذه المحاكم النموذجية بحروف "تيفيناغ" الموحدة وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، ورصدت الاعتمادات المالية الضرورية لتغطية نفقات شراء وتركيب لوحات التشوير باللغة الأمازيغية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.. فقد وضعت وزارة

الانتقال الرقمي، مشكورة، وإصلاح الإدارة رهن إشارة وزارة العدل 5 سيارات كهربائية من أجل تنقل المساعدات والمساعدين الاجتماعيين إلى المناطق النائية والجبلية لتوعية وتوجيه السكان الناطقين باللغة الأمازيغية في الميدان القانوني والقضائي.

شكرا السيدة الوزيرة.

كما تم إدراج اللغة الأمازيغية الهوية البصرية لوزارة العدل، حيث اعتمدت الترجمة في جميع المطبوعات، وقد تم رصد مبلغ 1 مليون و200 ألف درهم لتغطية نفقات الخدمات والتصميم والطباعة المختلفة.

أيها السادة، أيتها السيدات،

إلى جانب هذه المنجزات في إطار انفتاح وزارة العدل على اللغات الأجنبية ودعم السياسة اللغوية التي تنهجها الوزارة في السنوات الأخيرة، توظيف أطر في تخصصات ولغات متعددة، إنجليزية، فرنسية، ألمانية، إسبانيا، برتغالية، تركية، وذلك راجع لعدة أسباب:

أولا، تسهيل التعامل مع الوثائق القانونية الدولية، بحيث تحتاج الوزارة لترجمة دقيقة للوثائق القانونية، ومن شأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأحكام القضائية الأجنبية الصادرة بلغات متعددة، بما يضمن التواصل الدولي والتعاون القضائي، ويعزز من قدرة الوزارة على التفاوض والتفاعل بفعالية في السياقات الدولية، ويعزز من القدرة على التعامل مع القضايا ذات الطابع الدولي بطريقة تتماشى مع المعايير العالمية.

الأمر الذي يمكن كذلك من تقديم خدمات قانونية للمواطنين والمقيمين، الذين يتحدثون لغات أجنبية ويسهل عليهم الوصول للعدالة وفهم حقوقهم وواجباتهم، بما فيهم المستثمرون الأجانب والشركات الدولية، التي يتطلب التواصل معهم الإلمام بلغتهم، الأمر الذي يعزز مناخ الاستثمار ويسهل عملية التجارة الدولية.

وفي الختام، أجدد شكري لكم، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم المعطيات المذكورة، شاكرا لكم حسن إصغائكم.

وشكرا لكم.

وفقنا الله جميعا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الموالية للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضلوا السيد الوزير.

<u>السيد شكيب بن موسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

بداية، يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر على المواكبة المستمرة لقضايا ورهانات المنظومة التربوية، وأستغل هذه المناسبة أيضا لأعبر عن تقديري للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية حول "السياسة اللغوية" على ما بذلوه من مجهودات في مقاربة هذا الموضوع المتعدد الأبعاد، والذي يشكل رافعة قوية لتعزيز جودة التعلمات ويرتبط بشكل وثيق بواقع المنظومة التربوية.

حضرات السيدات والسادة،

تولي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة أهمية بالغة للتعلم وتعليم اللغات، وذلك ضمن تصور تربوي نسقي، تدريجي ومتوازن، وينبني على التعدد وتنويع العرض اللغوي، ويجعل من التحكم في اللغات وتعزيز بناء شخصية التلميذ، مرتكزات ثابتة للمنظومة التربوية الوطنية.

وتتأسس مقاربة الوزارة في هذا الشأن على المرجعيات المؤطرة للسياسة اللغوية والمتمثلة في دستور المملكة والخطب والرسائل الملكية السامية، إضافة إلى ما جاءت به الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ثم قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فضلا عن توصيات النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ترتكز الوزارة في تدبير السياسة اللغوية بالمنظومة التربوية على الموجهات التالية:

1- إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛

2- تمكين المتعلم من إتقان اللغتين العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية مع مراعاة مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص؛

3- اعتماد اللغة العربية، لغة أساسية للتدريس وتطوير مناهجها وبرامجها بشكل مستمر، بما في ذلك التجديد الناجع للمقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية المعتمدة في تدريسها؛

4- تطوير وضع اللغة الأمازيغية في مؤسسات التربية والتكوين، ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، ومواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئتها في أفق تعميمها تدريجيا؛

5- العمل على تهيئة المتعلمين من أجل تمكينهم من إتقان اللغات الأجنبية في سن مبكر، وإعمال مبدأ التناوب اللغوي في التدريس، كما هو

منصوص عليه في المادة 2 من القانون الإطار.

حضرات السيدات والسادة،

إن تطبيق سياسة لغوية يعتمد مقاربة بيداغوجية وخيارا تربويا متدرجا متوازنا، يستثمر التعليم متعدد اللغات، ويسمح للمتعلمات والمتعلمين بالاستئناس المبكر باللغات الأجنبية، ويهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متقنا للغتين العربية والأمازيغية، ومتمكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل، من خلال خلق الانسجام الداخلي بين جميع الأسلاك التعليمية.

على مستوى التعليم الأولي:

أولا، من خلال استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج التواصل باللغة العربية واللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية أو لغة أجنبية أخرى، مع التركيز على التواصل الشفهي، انسجاما مع خصوصيات هذا المستوى من التعليم المدرسي؛

ثانيا، إتاحة الفرصة للطفل في الأنشطة التواصلية لاكتساب اللغة واستعمالاتها، إضافة إلى التدرب على قواعد الكلام والحوار والإصغاء.

وعلى مستوى التعليم الابتدائي:

أولا، عبر تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

ثانيا، تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية؛

ثالثا، تدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة للتدريس، وإعمال مبدأ التناوب اللغوي، بتدريس بعض المضامين باللغة العربية واللغة الفرنسية.

وعلى مستوى التعليم الإعدادي:

أولا، من خلال تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

وثانيا، تدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها؛

وتعميم تدريس اللغة الإنجليزية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة.

ثم على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي:

وذلك عبر تدريس اللغة العربية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛

وتدريس اللغة الفرنسية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها؛

وتدريس اللغة الإنجليزية في جميع مستويات هذا السلك، بوصفها لغة مدرسة وإدراجها كلغة لتدريس بعض المواد أو المضامين في المدى المتوسط؛

وإدراج لغة أجنبية ثالثة على سبيل الاختيار ولاسيما اللغة الإسبانية، مع إمكانية استعمالها كلغة لتدريس بعض المضامين أو المواد، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجهوية؛

كما يمكن اعتماد اللغات الأجنبية، ولاسيما اللغة الإنجليزية أو اللغة الاسبانية في تدريس بعض المضامين أو المواد على مستوى سلكي التعليم الاعدادي والثانوي التأهيلي.

ويهدف اعتماد هذه الهندسة اللغوية المنسجمة في مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين ومكوناتها إلى تنمية قدرات المتعلم على التواصل وانفتاحه على مختلف الثقافات وتحقيق التفوق الدراسي المطلوب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن اللغة العربية تحظى بأهمية قصوى في الغلاف الزمني المدرسي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وأجرأة لأحكام القانون الإطار، وتفعيلا لخارطة الطريق 2022-2026، قامت الوزارة بمراجعة وتحيين المنهج الدراسي للتعليم الابتدائي، انطلاقا من حصيلة التجديدات التربوية التي شاهدتها منظومة التربية والتكوين ببلادنا، ومن نتائج الأبحاث والدراسات العلمية والتربوية وكذا التقويمات الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، تمت إعادة كتابة مفردات البرنامج الدراسي للغة العربية من خلال تجديد مقاربة تعليم وتعلم القراءة باعتماد الطريقة المقطعية ومفهوم القراءة المبكرة، التي كان لها الأثر الإيجابي الكبير على الارتقاء بالتعلمات لدى المتعلمات والمتعلمين.

ثانيا، اعتماد المقاربة بالكفايات لتحقيق وظيفية التعلم ونجاعته وربطه بالوضعيات الحياتية؛

ثالثا، برمجة أنشطة اعتيادية يومية للقراءة، مدتها 10 دقائق بسلك التعليم الابتدائي، مدرجة داخل الزمن الدراسي، تهدف بالأساس إلى اكتساب التلميذ عادة القراءة وتنمية رصيده اللغوي؛

رابعا، اعتماد المقاربة بالمشروع.

وترصيدا لهذه المكتسبات، تم وضع خارطة الطريق 2022-2026 التي ترمي إلى تحقيق نهضة تربوية، من خلال مدرسة عمومية ذات جودة، وقد تم هذه السنة تنزيل مشروع مؤسسة "ريادة" بسلك التعليم الابتدائي، في إطار تحقيق الرفع من نسبة التحكم في التعلمات الأساس، لاسيما في اللغتين العربية والفرنسية.

وتستند استراتيجية تجويد التعلمات اللغوية بمؤسسات الريادة على أربع ركائز أساسية:

- الركيزة العلاجية، الهادفة إلى معالجة التعثرات المتراكمة لدى التلميذات

والتلاميذ، باعتماد مقاربة التدريس وفق المستوى المناسب؛

- الركيزة الوقائية الرامية إلى ضمان اكتساب التعلمات باعتماد مقاربات بيداغوجية ناجعة، خاصة مقاربة التدريس الفعال؛
- والركيزة التخصصية وذلك باعتماد الأستاذ المتخصص في اللغات؛
- والركيزة التقويمية المتمركزة حول التتبع المنتظم والقياس المستمر لمدى تمكن التلميذات من التعلمات الأساس، باعتماد ملف الكفايات.

وقد أبانت النتائج الأولية التي أنجزت بناء على تمرين فردي مع كل تلميذ في المواد اللغوية على تطور ملموس في مستوى التلاميذ.

أما على مستوى السلك الإعدادي، فإن الوزارة بصدد مراجعة المناهج والبرامج وطرق التدريس المعتمدة في المواد اللغوية، وفق نفس المقاربة المعتمدة بمؤسسات الريادة، من أجل الرفع من مستوى التحكم في اللغات.

فخضرات السيدات والسادة،

انسجاما مع أهداف خارطة الطريق 2022-2026 التي تنص على توسيع تدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية، تهدف أساسا إلى الارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية، وذلك في عدة مجالات ومستويات، ويمكن أن نذكر من بينها:

أولا، الرفع من أعداد الموارد البشرية وتكوين الأطر المختصة؛

ثانيا، تحيين منهاج اللغة الأمازيغية لسلك التعليم الابتدائي، بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتوفير الدلائل البيداغوجية والمعينات والموارد الرقمية؛

ثالثا، إدراج المضامين الثقافية والتاريخية الأمازيغية في المناهج التربوية للمواد الدراسية؛

رابعا، اعتماد مسطحة رقمية لتعلم الأمازيغية عن بعد لفائدة أبناء الجالية المغربية بالخارج ولفائدة التلميذات والتلاميذ.

كما تم الشروع في مراجعة المناهج والبرامج الدراسية الخاصة بالتعليم وتعلم مادة اللغة الإنجليزية، وفق ما يلي:

1- تعميم اللغة الإنجليزية في المستويات الثلاث في التعليم الإعدادي بوصفها لغة مدرسة؛
2- إعداد وتطوير منهج جديد للغة الإنجليزية بكافة مستويات سلك التعليم الإعدادي؛
3- إعداد وتفعيل العدة البيداغوجية المواكبة لمنهج جديد للغة الإنجليزية بسلك التعليم الإعدادي، والانطلاق في تجريبها في السنة الأولى إعدادي ابتداء من شتنبر 2023؛
4- الشروع في تجريب محدود لتدريس اللغة الإنجليزية في السنة السادسة من التعليم الابتدائي، وذلك انطلاقا من الدخول المدرسي المقبل 2024-2025، في 26 مؤسسة ابتدائية تابعة للمديريات الإقليمية المتواجدة بتراب الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء- سطات.

وختاما، أجدد الشكر للسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على انخراطهم في الارتقاء بهذا الورش التربوي الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الموالية للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أنوه بالعمل القيم الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

وأثمن عاليا الجدية التي طبعت أشغالها، وأهنئ بهذه المناسبة السيدة الرئيسة والسيدات والسادة أعضاء اللجنة على المجهودات القيمة وعلى الملاحظات والتوصيات البناءة التي تضمنها التقرير، موضوع جلسة اليوم، والذي يكتسي أهمية وراهنية بالغتين، كما يتجلى من خلال العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للنهوض باللغات، كرافعة أساسية للانفتاح الثقافي والحضاري، وكذلك تعزيز مكانة اللغات الوطنية، باعتبارها أحد العناصر المؤسسة للهوية الوطنية، وأداة لتقوية الرابط الاجتماعي وتعزيز أسس العيش المشترك.

وهو التوجه الذي تضمنته توصيات النموذج التنموي الجديد، في انسجام تام مع الرؤية الملكية السامية من خلال تثمين اللغات الوطنية وتشجيع الانفتاح على اللغات الأجنبية، واستغلال الإمكانيات التي تتيحها الحلول الرقمية في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، شكل تمكين الطلبة من اللغات أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لما لهذا التمكين من أهمية في إعداد رأسمال بشري مؤهل وممكن.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة في إطار تفعيل النموذج البيداغوجي الجديد بمراجعة الهندسة اللغوية لأسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه، حيث تضمنت جميعها وحدات لتدريس اللغات الأجنبية مع إلزامية الإشهاد في هذه اللغات، انطلاقا من مستويات إتقان خاصة بكل سلك.

كما تم الحرص، ضمن بلورة تسريع تحول المنظومة، على ترسيخ مكانة اللغة العربية، وذلك بالتنصيص على ضرورة إدراج، على الأقل، وحدة تلقن باللغة العربية بالنسبة للمسالك التي تدرس بصفة حصرية باللغات الأجنبية.

وفي نفس التوجه، تم إعداد وتوفير مجموعة من الموارد الرقمية في وحدات القوة، بعدة لغات من بينها اللغة العربية.

هذا، وتكريسا لمبدأ الإنصاف والعدالة في الولوج للتكوينات في مجال اللغات، فقد تم اعتماد منصة رقمية ذات صيت دولي، مفتوحة في وجه كافة الطلبة مع تنويع أنماط تدريس تَمَطّي التعليم عن بعد بمعدل 70%، والحضوري بمعدل 30%، مع إلزامية الحصول على الإشهاد في نهاية التكوين.

وفي هذا الإطار، تم وضع رهن إشارة الجامعات برسم السنة الجامعية 2024-2023 ما مجموعه 500.000 حساب لتمكين الطلبة من الاستفادة من خدمات هذه المنصة في أفق الرفع من عدد المستفيدين خلال السنوات المقبلة إلى مليون و200 ألف مستفيد بالنسبة للسنة الجامعية 2026-2025.

وفي إطار المجهودات الرامية إلى إعطاء مكانة أكبر للغات الأجنبية الأكثر تداولا، خاصة اللغة الإنجليزية، تم اعتماد ما يناهز ثماني مسالك بسلك الإجازة خارج حقل الأدب والعلوم الإنسانية، تعتمد اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتدريس.

كما تم إحداث مراكز للإشهاد في اللغة الإنجليزية على مستوى ثلاث جامعات، سيدي محمد بن عبد الله بفاس، محمد الخامس بالرباط، والقاضي عياض بمراكش، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في 20 ماي 2023 بلندن، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمجلس الثقافي البريطاني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولمواكبة ورش تعزيز اللغات، قامت الوزارة بـ:

- تعبئة كافة الموارد والوسائل المتاحة، حيث تم في هاذ الإطار إحداث شعبة التكوينات الأفقية بجميع المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛

- برمجة تكوينات لفائدة 489 أستاذة وأستاذ على مستوى الجامعات والإدارة المركزية بخصوص استخدام المنصة الرقمية لتعلم اللغات؛

- تجهيز قاعات متعددة الوسائط على مستوى جميع المؤسسات الجامعية، وتزويد الطلبة بشرائح الهاتف (cartes SIM) لتيسير ولوجهم مجانا لمنصة تدريس اللغات الأجنبية؛

- تتبع وضعية تفعيل الحسابات بالمنصة، عبر تعيين مشرف وطني على صعيد كل جامعة.

وفيما يخص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وعملا بمقتضيات الدستور الذي ينص في فصله الخامس على كون هذه اللغة، لغة رسمية، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وتنفيذا للمادة 4 من القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، عملت الوزارة بتنسيق مع الجامعات على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، تهدف إلى تطوير وتوسيع عرض التكوين الجامعي في مجال اللغة والثقافة الأمازيغية، حيث تم في هذا الصدد:

أولا، اعتماد 25 مسلكا برسم السنة الجامعية 2023-2024، منها 5 مسالك في سلك الإجازة، و6 مسالك في سلك الماستر، و14 مسلكا في الإجازة في التربية؛

ثانيا، إحداث مسلكا نموذجيا وطنيا في سلك الإجازة في التربية تخصص التعليم الابتدائي، اللغة الأمازيغية، تم اعتماده بكل من المدرسة العليا للأساتذة بالرباط والمدارس العليا للتربية والتكوين بكل من وجدة وبرشيد والقنيطرة وبني ملال، والمدرسة العليا للتربية والتكوين بأكادير، والتي ستفتح هذا المسلك ابتداء من السنة الجامعية 2024-2025؛

ثالثا، إدراج المكون الأمازيغي في الوحدات الأفقية التي تعنى بالثقافة الوطنية، من خلال وحدات تكوينية خاصة بالتاريخ واللغة والثقافة الأمازيغية، وقد تم في هذا الإطار العمل على رقمنة الموارد البيداغوجية ذات الصلة بوحدة اللغة والثقافة الأمازيغية؛

رابعا، حث الجامعات على فتح المزيد من التكوينات ووحدات البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ولا يفوتني في ختام هذه المداخلة، إلا أن أجدد التأكيد على حرص الوزارة التام على تعزيز السياسة اللغوية لبلادنا، بما يتماشى والأهداف التنموية ذات الأولوية، قصد تمكين طلبتنا من تعزيز مكتسباتهم اللغوية وانفتاحهم على الثقافات والحضارات الأخرى، مع الحرص على تثمين الرصيد اللغوي الوطني، في انسجام تام مع المقتضيات الدستورية في هذا المجال، بما يضمن تمكن الطلبة من اللغات وتيسير مواكبتهم للتحولات التي يشهدها سوق الشغل.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة في الأخير إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

<u>السيدة غيتة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه لمن دواعي سروري، أن أحضر معكم اليوم في أشغال هذه الجلسة، لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "السياسة اللغوية بالمغرب"، التي تعكس الدينامية المؤسساتية لعمل مجلسكم الموقر، حيث يتم تدارس مناقشة عدد من القضايا ذات الراهنية في مسار بلادنا.

وأغتنم هذه المناسبة، لأنوه من جهة بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في الترافع عن الاستراتيجيات ذات الصلة بتعزيز وتثمين السياسة اللغوية لبلادنا.

ومن جهة أخرى، بالمقاربة التشاركية التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية حول السياسة اللغوية، من خلال انفتاحها على مختلف الفاعلين في مجال السياسة اللغوية بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حققت بلادنا عدة مكتسبات على مستوى الهوية الثقافية المغربية، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث تجسدت في دستور المملكة لسنة 2011 الذي أقر الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها إرثا لكل المغاربة.

هذا، وتولي الحكومة لورش تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية أهمية بالغة، حيث عملت على توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وفي هذا السياق، تمت مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية، بإدراج اللغة الأمازيغية ضمن مجاله، بهدف دعم المشاريع الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، تنزيلا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 السالف الذكر، لمواكبة إدماج اللغة الأمازيغية.

حيث قبل الصندوق كان عندنا فقط تيواكب القطاعات الوزارية، وفقط تيواكب مجال إدماج الأمازيغية في الإدارة، فهاذ المراجعة ديال المرسوم اللي تمت، تمت باش نقدرو نواكبو مختلف المجالات بحال مجال الثقافة، بحال مجال كيف غنشوفو من قبل، ماشي فقط المجالات المتعلقة بالإدارة، وبالتالي نقدرو يتم التنزيل ديال هاذ القانون التنظيمي.

كما تجدر الإشارة، على أنه من خلال مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، اليوم كاينة مديرية خاصة ديال تنمية استعمال اللغة الأمازيغية تناط بها مواكبة وتتبع هاذ الأوراش المهمة.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون يعد النهوض باللغة الأمازيغية مسؤولية وطنية وجماعية، ومن هذا المنطلق عملت الحكومة على اتخاذ عدة إجراءات، أذكر منها على الخصوص:

- تعزيز الاستقبال بالأمازيغية بالإدارات المركزية واللا ممركزة بمختلف جهات المملكة، حيث تم وضع رهن إشارتها 464 عون مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لتيسير ولوجهم للخدمات العمومية بمختلف التنويعات اللغوية لهاذ الأمازيغية، فهاذ الأعوان كاين اليوم اللي هوما بالإدارات، إيلا جا شي مرتفق تيفضل يتكلم باللغة الأمازيغية فهاذ الأعوان تيعاونوهم باش يقضيو المصالح ديالهم باللغة الأمازيغية، وهوما متوفرين بالتنويعات الأمازيغية بثلاثة؛

- اعتماد الأمازيغية في 10 مراكز للاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين، من خلال توفير 69 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية؛

- تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية، من خلال اعتمادها في محتوى اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية، ما يزيد عن 3000 لوحة وعلامة تشوير؛

- توفير الترجمة الفورية لأشغال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية التي تنعقد بمجلسي النواب والمستشارين والتي يتم بثها على الإذاعة والتلفزة الوطنية من وإلى التنويعات اللغوية الأمازيغية الثلاثة لتمكين المواطنين من تتبع أنشطة ممثليهم في المؤسسة التشريعية؛

- اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية من تتبع أنشطة الحكومة؛

- دعم الأعمال والبرامج الثقافية الأمازيغية باعتبارها مدخلا لتعزيز الإرث اللغوي والحضاري الأمازيغي.

وقد تم في هذا الإطار دعم مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، ودعم ما يزيد عن 20 مهرجانا ثقافيا وأمازيغيا، وكذا دعم ونشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي، وهاذ الشي عدد من المشاريع كانت بشراكة مع وزارة الثقافة؛

- تنظيم لقاء تواصلي بمدينة الحمايسات بتاريخ 10 يناير 2024 لتخليد رأس السنة الأمازيغية، خصص لتقديم أهم المنجزات في ورش الأمازيغية وما سيتم إنجازه خلال السنة المقبلة، وكان سبقوه من قبل حفل الإطلاق الرسمي للمشاريع المتعلقة بتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية بتاريخ 10 يناير 2023.

وبهذه المناسبة، أود التأكيد على اعتزاز الحكومة بالقرار التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها.

حضرات السيدات والسادة،

أود التأكيد على أن الحكومة ماضية في تنزيل ورش الأمازيغية، وذلك من خلال برامج ومشاريع سيتم إنجازها في القريب إن شاء الله، ويتعلق الأمر بالخصوص، بتشغيل ما مجموعه 1684 عونا في التنويعات اللغوية الثلاثة،

سيناط بها استقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لفائدة 19 قطاعا وزاريا.

- تعميم اعتماد اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

- إدراج اللغة الأمازيغية في عدد من المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات العمومية؛

كتابة العلامات الخاصة بمختلف وسائل النقل التابعة للإدارات العمومية باللغة الأمازيغية.

- توفير الخدمات الصوتية باللغة الأمازيغية لإرشاد وتوجيه المواطنين بالمرافق العمومية؛

- استعمال اللغة الأمازيغية في الحملات التحسيسية والتواصلية عبر مختلف الوسائط والدعائم.

- تكوين وتأهيل الموارد البشرية بالإدارات العمومية في مجال اللغة الأمازيغية؛

- وضع مسطحة (application) لتعلم الأمازيغية عن بعد لفائدة التلاميذ، الشيء الذي سيترتب عنه تعزيز حضور اللغة الأمازيغية؛

- دعم استعمال الأمازيغية في الإعلام والثقافة؛

- تعزيز اللغة الأمازيغية في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي من خلال إدراج اللغة الأمازيغية كلغة للتكوين؛

- إدراج اللغة الأمازيغية في برامج محاربة الأمية.

هذا، وسيتم العمل في إطار صندوق تحديث الإدارة ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية على مواصلة دعم مجالات أخرى، تتعلق خصوصا بمنظومة التربية والتكوين والتشريع والتنظيم والإعلام والاتصال والإبداع الثقافي والفني والتقاضي.

حضرات والسيدات والسادة،

في الختام، أشكركم على اختيار موضوع السياسة اللغوية، كما أنوه بالتوصيات الواردة في التقرير المنجز بهذا الخصوص، والتي تشكل قيمة مضافة للجهود المؤسساتية الرامية إلى التدبير الأمثل للشأن اللغوي ببلادنا.

كما لا يفوتني دعوتكم، كل من موقعه، إلى مواصلة بذل الجهود لإنجاز ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لما من شأنه أن يخدم اللغة الأمازيغية هوية ولغة وثقافة وتاريخا وحضارة، ويخولها المكانة التي تستحقها باعتبارها إرثا لكل المغاربة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد وزير الثقافة، مرحبا بك الحضور معنا في هذه الجلسة، تفضلوا.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أعتذر عن التأخير، واخا راه تصنت للجميع، كانو جلسات في نفس الوقت.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر اللغة أحد مكونات المجتمع الرئيسية وأهم عوامل تماسكه، فهي ليست فقط وسيلة للتواصل، بل هي كذلك وسيلة تعبير عن هوية المجتمع وتراثه الثقافي والحضاري، إضافة إلى كونها مظهر من مظاهر السيادة الوطنية ورمزا من رموزها.

وداخل وزارة الشباب والثقافة والتواصل، هناك اهتمام بالسياسة اللغوية ببلادنا بقطاع الثقافة والتواصل على الخصوص، حيث أن قطاع الثقافة معني بترسيم اللغة الأمازيغية، فضلا عن جهود القطاع في تعزيز مكانة اللغة العربية.

بالنسبة لقطاع التواصل والمجال الإعلامي بالخصوص، تنطلق السياسة اللغوية في المجال الإعلامي ببلادنا أساسا من مقتضيات الفصل 5 من دستور المملكة الذي كرس مبدأ التعددية اللغوية من خلال ترسيم اللغتين العربية والأمازيغية، إضافة إلى التنصيص على صيانة الحسانية وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب.

كما نص الفصل 5 من الدستور كذلك على أن الدولة تسهر على انسجام السياسات اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

وفي هاذ الإطار، وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية، تعتمد السياسة اللغوية في المجال الإعلامي على المرتكزات القانونية، تتمثل خاصة في القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الذي ألزم شركات الاتصال السمعي البصري العمومي بالمساهمة في ترسيخ الثوابت الأساسية للمملكة، وفي تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية التماسك الاجتماعي والأسري والتعددية الثقافية واللغوية للمجتمع المغربي.

كما تعتمد كذلك على مرتكزات تنظيمية تتمثل في دفاتر تحملات شركات الاتصال السمعي البصري العمومي، التي تنص ضمن الأهداف العام للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري على الحماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية، بالطبع، والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني، ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية، والمساهمة في تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري، في إطار يحفظ الوحدة والتكامل

والانسجام ويضمن التنوع والتعدد ويصون السيادة ويتيح الانفتاح على اللغات والثقافات الأجنبية، بما يعزز التواصل وتلاقح الحضارات.

كتحرص كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة "صورياد قناة دوزيم" على إعطاء العناية الخاصة باللغات، وجعلها أداة للارتقاء بالمنتوج الإذاعي والتلفزي، حيث تنص دفاتر تحملات الشركتين على أنهما تبثان برامجها باللغتين العربية والأمازيغية وباللسان الحساني واللهجات والتعبيرات الشفوية المغربية المتنوعة، مع الاستعمال السليم للغة العربية والأمازيغية في البرامج الموجهة للأطفال والجمهور الناشئة والنشرات الإخبارية، إضافة إلى استعمالها اللغة العربية واللغة الأمازيغية حصريا في دبلجة الأعمال الأجنبية.

وفي هاذ الإطار، كتلتزم القناة الأولى بتخصيص 70% على الأقل من مدة شبكتها المرجعية باللغة العربية وبلسان الحسانية الصحراوية واللهجات المغربية الأخرى، و20% على الأقل بالأمازيغية، ويمكن للأولى أن تخصص برامج باللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

كما تلتزم قناة تمازيغت بتخصيص على الأقل 70% من مدة الشبكة المرجعية باللغة الأمازيغية مع مراعاة التنوع اللساني، وعلى الأقل 20% باللغة العربية وباللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى، ويمكن لقناة تمازيغت أن تخصص برامج باللغة الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.

أما القناة الثانية، فتلتزم بتخصيص 80% من مدة شبكتها المرجعية للبرامج باللغة العربية السليمة والمبسطة واللغة الأمازيغية واللهجات والتعبيرات اللسانية العربية واللسان الصحراوي الحساني، و20% للبرامج باللغات الأجنبية، هذا بالنسبة للقنوات العمومية.

بالنسبة للمجال الثقافي:

أحيطكم علما أن قطاع الثقافة اتخذ عددا من التدابير لترسيم اللغة الأمازيغية باعتبارها اللغة الرسمية، نذكر منها:

- الاحتفال برأس السنة الأمازيغية التي أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، عيدا وطنيا ويوم عطلة مؤدى عنه؛

- تنظيم ودعم المهرجانات ذات الطابع الأمازيغي، تكلمت عليه السيدة الوزيرة قبيلة، هناك شراكة في هذا المجال باش نقويو الحضور ديال المهرجانات الأمازيغية؛

- دعم الأعمال الأمازيغية الثقافية والفنية والأدبية؛

- خلق جوائز تشجيعية في إطار جائزة المغرب للكتاب، من خلال جائزة الدراسات الأمازيغية وجائزة الابداع الأمازيغي، لما كنتكلمو عن جائزة، كنتكلمو على دينامية تتخلق في الأقاليم والجهات وراء هاذ الجائزة.

كما تهم هذه التدابير كذلك تسجيل التراث الأمازيغي المادي واللامادي في لائحة التراث العالمي اليونسكو؛

- ترجمة المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة بالأمازيغية؛

- تغطية فعالية المعرض الدولي للكتاب باللغة الأمازيغية؛

- اعتماد اللغة الأمازيغية في التطبيقات الرقمية (les applications).

كما تحرص الوزارة على مواصلة تفعيل باقي الإجراءات الإدارية وتعزيز المكانة للغة الأمازيغية في المشهد الثقافي المغربي، في انسجام تام مع العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لموضوع اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وكذا مع تفعيل لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور وتنزيل مضامين القانون التنظيمي رقم 26.16.

بخصوص اللغة العربية، يباشر قطاع الثقافة جملة من الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز مكانة اللغة العربية ووضعها الاعتباري.

على مستوى الدعم والنشر:

شكلت نسبة **دعم الكتاب باللغة العربية** ما يفوق 77% من مجموع مشاريع الكتب المدعمة، حيث تم خلال السنتين الأخيرتين على سبيل المثال 2022-2023 دعم مجموع 379 مشروعا باللغة العربية من أصل 479.

فيما يخص دعم ونشر المجلات الثقافية، تشكل نسبة دعم المجالات الثقافية باللغة العربية 100%، حيث تم خلال الفترة نفسها، أي سنة 2022-2023 دعم 101 مشروع باللغة العربية.

فيما يخص دعم المجلات الإلكترونية، تشكل نسبة دعم المجلات الإلكترونية حتى هي كذلك 100%.

على مستوى معرض الكتاب، تعزيز تمثيلية اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية في ندوات البرامج الثقافية لمعرض الكتاب، التي ينظمها قطاع الثقافة، سواء منها معارض الكتاب الجهوية أو المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط أو المعرض الدولي للكتاب الطفل والشباب بالدار البيضاء.

تنظيم فقرات تتناول بالبحث لمختلف قضايا اللغة العربية، تيدخل فيها لغويين وأكاديميين مختصون في الموضوع.

بالنسبة للقراءة العمومية:

- إغناء الرصيد الثقافي للمكتبات العمومية بالكتب والإصدارات باللغة العربية بنسبة 60%، إلى جانب الكتب باللغة الأمازيغية والأجنبية، اللي بالطبع هوما رهن الإشارة للمستعملات والمستعملين، للمواطنات والمواطنين؛

- الاشتراك في مكتبة رقمية تتيح تحميل تقريبا 328.000 كتابا إلكترونيا في ميدان المعرفة المختلفة، وتتميز هذه المنصة الجديدة بمحتواها الرقمي العربي، حيث تضم ما يزيد على 20.000 عنوان باللغة العربية إلى جانب اللغات الأجنبية الأخرى؛

- تنظيم أنشطة وفعاليات الثقافية بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، تتضمن ورشات في الخط العربي، مختبرات بالقراءة باللغة العربية، ساعات الحكي باللغة العربية.

هذه أبرز جهود وتدخلات وزارة الشباب الثقافة والتواصل في مجال

السياسة اللغوية ببلادنا.

كما أننا سنواصل بذل جهود أكبر لتثمين وإشعاع اللغتين العربية والأمازيغية باعتبارهما اللغتين الرسميتين بالمغرب.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم كذلك السيد الوزير على هاذ العرض.

إذن، بهذا ننهي أشغال هذه الجلسة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.